

تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في الكويت

إعـداد

عيد عباد مناور الرشيدي

إشـراف

الأستاذ الدكتور	الدكتور
عبد الناصر نور	عبد الستار الكبيسي
المشرف الرئيس	المشرف المشارك

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا

كلية الأعمال

قسم المحاسبة

يناير / 2010 م

تـفـويـض

أنا الموقع أدناه "عيد عباد مناور الرشيدي" أفوض جامعة الشرق الأوسط للدراسـات العليـا بتزويـد نـسخ من رسـالتي للمكتبـات الجامعيـة أو المؤسـسات أو الهيئـات أو الأشـخاص المعنيـة بـالأبحـاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: عيد عباد مناور الرشيدي

التوقيع:

التاريخ: / 1 / 2010 م

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها :

تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في الكويت

وأُجيزت بتاريخ / 1 / 2010 م

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الأستاذ الدكتور عبد الناصر إبراهيم نور	رئيساً ومشرفاً	....
الدكتور عبد الستار عبد الجبار الكبيسي	مشرفاً مشاركاً	....
الأستاذ الدكتور محمد عطيه مطر	عضواً	....
الدكتور محمد ياسين الرحاحلة	عضواً خارجياً	....

شكر وتقدير

الحمد لله تعالى كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم قدرته وسلطانه، الذي ألهمني الطموح والصبر وسدد خطاي، بأن منّ عليّ بإتمام هذه الرسالة، ومنّ علي بفضله ونعمه التي لا أحصيها، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

أتوجه بعميق وخالص الشكر والتقدير لأساتذتي الأفاضل الأستاذ الدكتور عبد الناصر نور والدكتور عبد الستار الكبيسي، حيث كان لتفضلهما بالإشراف على هذه الرسالة أكبر الأثر في إثرائها بأفكارهما النيره، ومعلوماتهما القيمة، فلم يبخلا بجهدهما أو نصائحهما، وكانا مثالاً للعلماء المتواضعين في توجيهاتهم وتشجيعهم المتواصل، والذين كانوا أقرب لي من ظلي، جزاهم الله عني وعن زملائي خير الجزاء.

أتقدم بالشكر والاحترام والتقدير للسادة الأفاضل عضوي لجنة المناقشة الموقرين على ما بذلاه من جهد في قراءة رسالتي المتواضعة، وعلى ما أبدياه من مقترحات قيمة بما يثري الرسالة وهما الأستاذ الدكتور محمد مطر والدكتور محمد الرحاحلة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى جامعتي الموقرة جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، ممثلة بمسؤوليها وأعضاء الهيئة التدريسية فيها.

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى كل من قدم لي المساعدة أو ساهم في إبداء النصح والمشورة في مسيرتي العملية وأخص منهم بالذكر السيد محمد الشوابكه، فجزاهم الله عني خيراً.

الباحث

عيد عباد مناور الرشيدي

الإهداء

إلى نبع الحنان والإخلاص والوفاء ....

إلى من تسبق فرحتها فرحتي ... وتسبق دمعتها دمعتي ... إلى والدتي الحبيبة

إلى من أفنى عمره وشبابه لينعم علينا بعطائه ... والدي العزيز

إلى نجوم سمائي ومصدر قوتي ... إخوتي جميعاً

إلى زوجتي المخلصه

إلى كل من تتلمذت على يديه في جامعة الشرق الاوسط

لهم جميعا أهدي ثمرة جهدي ...

عيد عباد مناور الرشيدي

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في الكويت

إعـداد

عيد عباد مناور الرشيدي

إشـراف

الأستاذ الدكتور

عبد الناصر نور

المشرف الرئيس

الدكتور

عبد الستار الكبيسي

المشرف المشارك

الملخص باللغة العربية

هدفت الدراسة إلى تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في الكويت، بالإضافة إلى بيان دور الرقابة الداخلية في العمل المصرفي للبنوك التجارية الكويتية. وتشخيص أهم المشكلات والمعوقات التي تحول دون تحقيق رقابة داخلية فاعلة في البنوك التجارية الكويتية.

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتصميم استبانة شملت (**61**) فقرة وذلك لجمع المعلومات الأولية من عينة الدراسة. وفي ضوء ذلك جرى جمع وتحليل البيانات واختبار الفرضيات باستخدام الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية **SPSS**. تكونت عينة الدراسة من (**173**) فرداً.

وتم استخدام العديد من الأساليب الاحصائية لتحقيق أهداف الدراسة وبعد إجراء عملية التحليل لبيانات الدراسة وفرضياتها توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها:

1. تتسم نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الكويتية وبشكل عام بمستوى متوسط من الفاعلية، وذلك بمكوناتها الثلاثة الرقابة الإدارية والرقابة المحاسبية والمالية ونظم الضبط الداخلي.

2. كما أن مستوى التزام البنوك التجارية الكويتية بتطبيق معايير الرقابة الداخلية المقبولة والمتعارف عليها بشكل عام متوسط.

3. يتسم التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الكويتية بالفاعلية.

4. أن مستوى المعوقات التي تواجهها نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الكويتية مرتفع، ومنها أن التكلفة المالية تعتبر عقبة أمام البنك لتبني وتطبيق مفهوم أنظمة الرقابة الداخلية، وهناك عدم وضوح بأهداف البنك واستراتيجيته مما يجعل من الصعب ترجمة هذه الأهداف والاستراتيجيات في أنظمة الرقابة الداخلية القابلة للتطبيق في البنك.

وقد أوصت الدراسة بما يلي:

1. قيام الإدارة التنفيذية بالبنوك التجارية الكويتية بتحديد المخاطر التي يمكن السيطرة عليها، والمخاطر التي لا يمكن السيطرة عليها.

2. الاستفادة من نتائج التغذية العكسية عن مخرجات أنظمة الرقابة الداخلية.

ABSTRACT

Assessing the Effectiveness of Internal Control Systems in Commercial Banks in Kuwait

Prepared by:

Eid Abad AL-Rashidi

Supervised by:

Prof. Dr. **Dr.**

Abdul Naser Nour **Abdul Star AL-Kubasie**

The study aimed to Evalute the Assessing the Effectiveness of Internal Control Systems in Commercial Banks in Kuwait; in addition to showing the role of internal control in banking work to Commercial Banks of Kuwait. And diagnosis the main problems that will be objection in achieve efficiency of Banking Audit in Commercial Banks of Kuwait.

In order to achieve the objectives of the study, the researcher designed a questionnaire consisting of (61) paragraphs to gather the primary information from study sample. The statistical package for social sciences (SPSS) program was used to analyze and examine the hypotheses. The study sample consists of (173) individuals in Commercial Banks of Kuwait.

The study used many statistical methods. After executing the analysis to study hypotheses; the sudy concluded that:

i. The Internal Control Systems in Kuwait Commercial Banks generally features by medium level of effectiveness, as its three components Managerial control systems; Accounting and financial systems, Internal Audit systems.

ii. The Kuwait Commercial Banks Commiement level in implementing Internal Control criteria medium.

iii. The Internal Audit in Kuwait Commercial Banks features by effectiveness.

iv. That the level of constraints faced by the internal control systems in commercial banks, Kuwait is high, including the fact that the financial cost is an obstacle to the bank to adopt and apply the concept of internal control systems, and there is lack of clarity of objectives and strategy of the bank, making it difficult to translate these goals and strategies in the internal control systems applicable to bank.

According to the findings of the study, the researcher list bellows the most important are recommendations:

1. The executive management Kuwaiti commercial banks identify risks that can be controlled, and the risks that can not be controlled.
2. Benefit from the results of feedback from the output of internal control systems

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

(1 - 1): المقدمـــــة

(1 - 2): مشكلة الدراسة وأسئلتها

(1 - 3): فرضيات الدراسة

(1 - 4): أهمية الدراسة

(1 - 5): أهداف الدراسة

(1 - 6): حدود الدراسة

(1 - 7): محددات الدراسة

(1 - 8): التعريفات الاجرائية لمصطلحات الدراسة

(1 - 1): المقدمــــة

يشهد العالم اليوم أزمة كبيرة تتميز بتداعياتها الاقتصادية والمالية والاجتماعية الخطيرة على المستوى المحلي كما هي على المستوى الإقليمي والدولي، وتمثلت تلك التداعيات بصور عديدة أهمها الإفلاس وانعدام السيولة لعدد كبير من الشركات وبضمنها كبريات البنوك والمؤسسات المالية في العالم، ولأن البنوك تعتبر الوسيط والمحرك الأساسي لمختلف القطاعات الاقتصادية فقد تفاقمت حدة الأزمة المالية فيها، ولعل من بين العوامل الهامة التي تقف وراء أزمة البنوك ضعف أو انعدام الرقابة على عملياتها المصرفية. وحيث أن البنوك التجارية في الكويت حالها حال الكثير من البنوك في المنطقة وفي العالم فإنها تشهد تداعيات مالية قد تكون من بين التي توصف بضخامتها وجسامة سلبياتها. من هذا المنطلق تبحث الدراسة في مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية في هذه البنوك، وذلك لأهمية البنوك بحد ذاتها في القطاع الاقتصادي الوطني الكويتي ولتعرضها إلى هزات وتداعيات يجب الوقوف عندها والاهتمام بمعالجتها وإلا تعمقت المشكلات وازدادت الخسائر من جهة، ولأهمية موضوع الرقابة الداخلية عموماً وفي العمل المصرفي خصوصاً من جهة ثانية، فإن تشخيص نواحي الضعف والقصور في هذه النظم يعتبر أمراً بالغ الأهمية للمساهمة في معالجة الإخفاقات وزيادة فاعلية الأداء في تلك البنوك.

وانطلاقاً من ذلك، فقد سعت الدراسة الحالية إلى تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في الكويت.

(1 - 2): مشكلة الدراسة وأسئلتها

بسبب ما أحدثته الأزمة المالية الحالية على كل القطاعات وكل الدول بدون استثناء، ولأن البنوك التجارية في الكويت من ضمن القطاعات التي تأثرت بدرجة كبيرة بتداعيات هذه الأزمة حتى وصلت خسائرها إلى مئات ملايين الدولارات، وحيث لابد وأن يكون وراء تلك الأزمة والتداعيات أسباب منها ما يعد خارجياً، ومنها ما هو داخلي يحتل فيه موضوع الرقابة الداخلية حيزاً ومسؤولية متزايدة، فإن مشكلة الدراسة يمكن أن تترجم أولاً في السؤال العام وهو: هل أن واقع الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الكويتية قد ساهم بحدوث تلك التداعيات؟ وبعبارة أخرى هل أن عدم الفاعلية لنظم الرقابة الداخلية في تلك البنوك هو الذي جرها إلى تلك الأزمة وتداعياتها؟ وحيث أن الرقابة الداخلية تستند أساساً إلى ثلاثة عناصر أساسية هي الرقابة الإدارية، والرقابة المحاسبية والمالية، والضبط الداخلي.

واستناداً لما ذكر آنفاً يمكن إظهار مشكلة الدراسة بصورة أكثر جلاء من خلال إثارة عدد من التساؤلات:

أولاً: ما مدى فاعلية نظم الرقابة الإدارية في البنوك التجارية الكويتية؟

ثانياً: ما مدى فاعلية نظم الرقابة المحاسبية والمالية في البنوك التجارية الكويتية ؟

ثالثاً: ما مدى فاعلية نظم الضبط الداخلي في البنوك التجارية الكويتية ؟

رابعاً: ما مدى التزام نظم الرقابة الإدارية في البنوك التجارية الكويتية بمعايير الرقابة الداخلية المقبولة والمتعارف عليه ؟

خامساً: ما المعوقات التي تحد من فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الكويتية ؟

(1 - 3): فرضيات الدراسة

تنطلق فرضيات الدراسة من محاولة الإجابة عن التساؤلات التي وردت في مشكلة الدراسة منسجمة مع الطروحات النظرية ومفسرة لسلوكيات متغيرات الأنموذج، وعلى النحو الآتي:

الفرضية الرئيسة الأولى HO_1

"لا تتسم نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الكويتية بالفاعلية "؛ يشتق منها الفرضيات الفرعية الآتية:

HO_{1-1}: لا تتسم نظم الرقابة الإدارية في البنوك التجارية الكويتية بالفاعلية.

HO_{1-2}: لا تتسم نظم الرقابة المحاسبية والمالية في البنوك التجارية الكويتية بالفاعلية.

HO_{1-3}: لا تتسم نظم الضبط الداخلي في البنوك التجارية الكويتية بالفاعلية.

الفرضية الرئيسة الثانية HO_2

"لا يتسم التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الكويتية بالفاعلية "؛

الفرضية الرئيسة الثالثة HO_3

"لا تلتزم البنوك التجارية الكويتية بتطبيق معايير الرقابة الداخلية المقبولة والمتعارف عليها"؛

الفرضية الرئيسة الرابعة HO_4

"لا تواجه البنوك التجارية الكويتية أية صعوبات او معوقات تحد من فاعلية الرقابة الداخلية فيها"؛

(1 - 4): أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من أهمية القطاع المصرفي في الحياة الاقتصادية لأي مجتمع باعتباره المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني، وبالتالي فإن البحث في أية معوقات تحول دون نمو وتطور هذا القطاع يكتسب نفس الأهمية، وربما أكثر من ذلك إذا كان الأمر يتعلق بفاعلية نظم الرقابة فيها والتي تعتبر من أهم النظم على الإطلاق في البنوك التجارية، وبالتالي فإن توفر رقابة داخلية فاعلة يساهم بجدية في مواجهة التحديات الكبيرة التي تتعرض لها تلك البنوك وخصوصاً فيما يتعلق:

1. المخاطر التي تواجهها البنوك ولا يمكن السيطرة عليها.
2. بتنظيم العمل وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات ومحاسبة المسؤولية.
3. حماية أصول البنكية.
4. توفير بيانات محاسبية يعتمد عليها في اتخاذ القرارت السليمة.

كما أن أهمية الدراسة تتبلور أيضاً من جهة أخرى في أنها دراسة سباقة في هذا القطاع يمكن أن تكون نواة لمزيد من البحوث الهادفة لزيادة فاعلية الرقابة الداخلية فيها وتحسين أدائها في البنوك التجارية الكويتية.

(1 - 5): أهداف الدراسة

إن الهدف الأساسي لهذه الدراسة يتمثل في محاولة تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخليـة في البنوك التجارية في الكويت، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1. بيان دور الرقابة الداخلية في العمل المصرفي للبنوك التجارية الكويتية.

2. عرض وتحليل مدى توفر عناصر الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الكويتية.

3. تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الكويتية من حيث عناصرها الأساسية.

4. الوقوف على مدى التزام البنوك التجارية الكويتية بمعايير الرقابة الداخلية المقبولة والمتعارف عليها.

5. تشخيص أهم المشكلات والمعوقات التي تحول دون تحقيق رقابة داخلية فاعلة.

6. الخروج بالتوصيات الملائمة لمعالجة المشكلات وتحسين فاعلية الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الكويتية.

(1 - 6): حدود الدراسة

لكل دراسة عملية أو نظرية حدود مكانية، وحدود زمانية وكذلك حدود بشرية. حيث كانت على النحو الآتي:

الحدود البشرية: إن الحدود البشرية لهذه الدراسة تتمثل في العاملين بالبنوك التجارية الكويتية من كافة المستويات الإدارية.

الحدود المكانية: البنوك التجارية الكويتية.

(1 - 7): محددات الدراسة

بالنسبة لهذه الدراسة فإن الباحث واجه بعض الصعوبات والمعوقات يمكن ذكرها بما يلي:

1. الدراسات السابقة التي تناولت تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في الكويت قليلة على حد علم الباحث.

2. عدم تجاوب البنوك مع الباحث في إعطاء المعلومات، حيث تخضع هذه العملية لضوابط سرية مشددة من قبل إدارات هذه البنوك مع العلم بأنه قد تم شرح غايات الدراسة والتي هي مخصصة فقط لغايات البحث العلمي.

(1 - 8): التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة

الرقابة الداخلية في البنوك التجارية: مجموعة من الوسائل والإجراءات التي تتبناها الإدارة لتمكنها من استغلال موارد البنوك بكفاية، وحمايتها من سوء الاستخدام، وضمان دقة القيود المحاسبية وسلامة توجيهها.وتتضمن أربعة متطلبات وهي (متطلبات حماية وأمن، ومتطلبات تشريعية، ومتطلبات تكنولوجية، ومتطلبات إدارية) (العنزي، **2008: 6**). وتتضمن نظم الرقابة الداخلية ثلاثة أنواع من النظم، وهي:

نظم الرقابة الإدارية: تشمل الخطة التنظيمية والإجراءات والوثائق والسجلات المتعلقة بعمليات اتخاذ القرارات والتي تقود إلى الترخيص الإداري للعمليات. وهذا الترخيص وظيفته إدارية ترتبط على نحو مباشر بالمسؤولية عن تحقيق أهداف المنظمة (العامري؛ والغالبي، **2008: 228**)

نظم الرقابة المحاسبية والمالية: هي اختبار دقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والحسابات ودرجة الاعتماد عليها. وتتبع عمليات صحة تسجيل وتبويب وتحليل وعرض البيانات المحاسبية (السالمي، وآخرون، **2006: 270**).

نظم الضبط الداخلي: هي مجموع الإجراءات الداخلية المتبعة التي تهدف إلى التأكد من صحة مختلف العمليات المالية والإدارية التي تنفذ في المنظمة (**Pickett, 2005: 86**)

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

(2 - 1): المقدمـــــة

(2 - 2): مفهوم واهمية الرقابة

(2 - 3): الرقابة الداخلية – مدخل مفاهيمي

(2 - 3 - 1): أهداف نظام الرقابة الداخلية

(2 - 3 - 2): أهمية نظام الرقابة الداخلية

(2 - 3 - 3): مقومات نظام الرقابة الداخلية

(2 - 3 - 4): الرقابة على العمليات المصرفية

(2 - 4): الدراسات السابقة العربية والأجنبية

(2 - 5): ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

(2 - 1): المقدمـــــة

يشمل مفهوم النظم الرقابية الخطط التنظيمية والطرق والأساليب التي تتبعها المؤسسات المالية لحماية أصولها والتأكد من دقة الاعتماد على البيانات والمعلومات المحاسبية في تزويد الإدارة بما يجعلها على بينة واطلاع على السياسات التشغيلية وكفاءة الأداء.

وتعد النظم الرقابية في مجال حماية الأصول والتأكد من دقة الاعتماد على البيانات والمعلومات المحاسبية الإطار العام الذي يحدد نوعية الرقابة من حيث الشمول والاختصار ولذلك فإن معرفة المراقب للبيئة الرقابية يمكنه من تحديد مهمته بالصورة المطلوبة.

(2 - 2): مفهوم واهمية الرقابة

من المعروف أن هنالك مدرستين للرقابة والاشراف على إدارة الشركة (سابا خوري، **2005:38-40**) هما:

- **المدرسة الأولى**: تدعو إلى تشكيل مجلس إشرافي مستقل أو (لجنة رقابة مستقلة) تنتخب من المساهمين وتقوم بالرقابة بشكل مستقل عن الإدارة التنفيذية للشركة. هذا بجانب مجلس الإدارة المنتخب من المساهمين، وهذه المدرسة متبعة في بعض دول العالم مثل ألمانيا.
- **المدرسة الثانية**: تدعو إلى تشكيل مجلس إدارة واحد يشمل أعضاء مستقلين بجانب الأعضاء التنفيذيين في المجلس، وهذه الآلية هي السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

تمثل الرقابة الإدارية تلك العملية المنظمة المتعلقة بالتحقق والتأكد من إتمام الأنشطة والالتزام بالأعمال التي سبق التخطيط لها في المنظمة من أجل تحقيق الأهداف التنظيمية.

وتتطلب وظيفة الرقابة من المديرين تحديد معايير الأداء المناسبة، وإجراء عمليات المقارنة بين الأداء الفعلي والمعايير السابق تحديدها، ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الوقوف على انحرافات أو وجود مشكلات وعقبات تعوق استمرار عمليات التنفيذ.

وعليه يرى الباحث أن الرقابة تشير إلى الأنشطة التي ترتبط بوضع المعايير الرقابية وتهتم بقياس الأداء وتتابع تنفيذ الخطط والأعمال باستمرار بهدف التأكد من سير الأنشطة طبقًا لما هو مخطط لها، ومحاولة التعرف على الانحرافات و اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب وبالتكلفة المناسبة.

ويؤكد (العامري، والغالبي، **2008**) أنه لكي يحقق النظام الرقابي فاعليته في توجيه نشاط الجهاز الإداري الوجهة الصحيحة، ومن ثم تحقيق الأهداف المنشودة فإن من المفترض مراعاة الآتي:

1. ملاءمة النظام الرقابي لطبيعة وحجم النشاط : بمعنى أن يباشر الجهاز الإداري العديد من أوجه النشاط التي تختلف فيما بينها من حيث النوع؛ والطبيعة؛ ومدى الأهمية؛ والاحتياجات المادية والفنية .. مما يعني أن لكل نشاط سمات وخصائص تميزه عن بقية الأنشطة، ولذلك على النظام الرقابي أن يكون متنوعًا ، وبالتالي متلائمًا مع سمات وخصائص كل منها وإلا فقد جوهره وأصبح غير قادر على تحقيق الأهداف.

2. أن يكون النظام الرقابي مرناً : بمعنى أن النظام الرقابي وجد للتأكد من أن النتائج الفعلية للأداء تطابق تلك المخططة من قبل، وهو ينظر دائمًا إلى المستقبل ويتنبأ بما سيكون عليه هذا

المستقبل، وبالتالي يضع معاييره على هذا الأساس، ولذلك لابد أن يتسم النظام الرقابي بالمرونة والقابلية للتعديل، وإلا أصبح عاجزًا عن مواجهة ما يطرأ على ظروف التنفيذ من تطورات وتغيرات، أو على ما يستجد من أمور عند التخطيط أو عند وضع المعايير الرقابية. ومرونة النظام الرقابي تعني أن المعايير الموضوعة وكذلك الأساليب المزمع اتباعها قابلة للتلاؤم والتكيف مع ظروف العمل أو التنفيذ.

3. أن يكون النظام الرقابي اقتصادياً : ذلك أن من أهداف النظام الرقابي تحقيق الوفر الاقتصادي في التنفيذ، أي اكتشاف الأخطاء أو الانحرافات التي يترتب عليها أي زيادة في التكاليف عما هو مخطط أو متوقع له، والنظام الرقابي الذي يكلف الإدارة مبالغ طائلة يهدف لتوفيرها يكون نظامًا فاشلا بل وتنتفي الحكمة من أعماله وتطبيقه، وبالتالي فإن تكلفة النظام الرقابي الفعال يجب أن تقل عن الوفورات التي يحققها ذلك النظام.

4. أن يتسم النظام الرقابي بالسرعة في الكشف عن الانحرافات التي تقيس كفاءة النظام الرقابي بمدى قدرته على مسايرة التنفيذ الفعلي للأداء ، ولذلك كلما كانت الفترة الزمنية الواقعة بين تنفيذ الأداء وبين أعمال الرقابة قصيرة أمكن سرعة اكتشاف ا لأخطاء والانحرافات قبل تفاقمها، وهذا يكون قبل وقوعها ومعرفة أسبابها أو العوامل التي أدت إليها مما يساعد على مواجهتها قبل وقوعها أو قبل أن تحدث آثارها السلبية في مسار التنفيذ، وذلك على عكس ما إذا تمت الرقابة بعد تنفيذ الأداء بفترة طويلة.

5. أن يتسم النظام الرقابي بالموضوعية: أي كلما كان النظام كذلك كان نظامًا دقيقًا وقادرًا على أن يؤتي ثماره المرجوة أو يحقق أهدافه المنشودة بكفاءة وفعالية، ولكي يكون النظام الرقابي موضوعيًا يجب أن يؤسس على أحكام واقعية لا على أحكام شخصية وتقريبية، والأحكام الواقعية

والموضوعية تعني أن تكون المقاييس أو المعايير الرقابية المستخدمة لقياس ومتابعة النتـائج الفعليـة للتنفيذ مقاييس ومعايير كمية ونوعية بقدر المستطاع ، تتوافر فيها الدقة العلمية والملاءمة العملية.

6. أن يكون النظام الرقابي تصحيحياً وليس عقابيًا فقط: فالرقابة ليست سيفًا مصلتاً على رقـاب العاملين في الجهاز الإداري تهدف فقط لتصيد الأخطاء وإنزال العقـاب علـى الأفـراد. إن الرقابـة الفعالة يجب أن تتم بطريقة يـشعر معهـا العمـال والموظفـون أنهـا أداة لـمساعدتهم علـى تحـسين مستوى أدائهم وتنشيط الحوافز وتشجيع المبادأة ورفع الكفاءة الإنتاجية لهم، ولكي تكـون كـذلك فإنه يلزم من ناحية أن تتلمس وتبحث عن الوسائل التي لا تهدر كرامـة المـوظفين ولا تحـط مـن شأنهم.

7. أن تتولى الرقابة عناصر أمينة واعية : لنجاح هذا النظام لا بد أن تتولاه عناصـر تتـسم بالثقـة والأمانة وتؤسس أحكامها على أسس واقعية وموضوعية . إضافة إلى ذلك فإن هذه العناصر يجـب أن تكون واعية ومدركة للمهمة التي تباشرها من حيث: نوعية الأعمـال محـل الرقابـة؛ وعناصـر الرقابة؛ ومعايير الرقابة؛ وأهداف الرقابة، وأن تكون متسمة بقدر مـن اللياقـة والمرونـة والكياسـة والفطنة مع الخاضعين للرقابة لا أن تكون متسمة بالتسلط وحب الظهور.

(2 - 3) : الرقابة الداخلية – مدخل مفاهيمي

تتضمن الرقابة الداخلية عدة تعاريف منها:

1. نظام الرقابة الداخلية هو تخطيط التنظيم الإداري للمشروع وما يرتبط به من وسائل أو مقاييس تستخدم داخل المشروع للمحافظة على الأصول، اختيار دقة البيانات المحاسبية ومدى الاعتماد عليها وتنمية الكفاية الإنتاجية وتشجيع السير لسياسات الإدارية في طريقها المرسوم (**Sueyoshi, et..al, 2009: 221**).

2. عرفتها الجمعية الأمريكية للمحاسبين بأنها الإجراءات والطرق المستخدمة في المشروع من أجل الحفاظ على النقدية والأصول الأخرى بجانب التأكد من الدقة الكتابية لعملية إمساك الدفاتر (**Sumritsakun & Ussahawanitchakit, 2009: 3**).

3. تعريف منظمة المحاسبين والمحاسبين المعتمدين أنها مجموعة من الضمانات التي تساعد على التحكم في المؤسسة من أجل تحقيق الهدف المتعلق ، بضمان الحماية والإبقاء على الأصول ونوعية المعلومات وتطبيق تعليمات المديرية وتحسين النجاعة،ويبرز ذلك بالتنظيم وتطبيق طرق وإجراءات نشاطات المؤسسة من أجل الإبقاء على دوام العناصر السابقة (**Wangcharoendate & Ussahawanitchakit, 2009: 67**).

(2 - 3 - 1): أهداف نظام الرقابة الداخلية

حدد (**Lendle, 2008: 62-67**) أهداف نظام الرقابة الداخلية، بالآتي:

1. التحكم في المؤسسة: يعتبر التحكم في أهداف المؤسسة التي تسعى لتحقيقها من أهم أهداف مجلس الإدارة والمسؤولين التنفيذيين، ويحدث هذا عن طريق التنفيذ الصارم والدقيق لمختلف التعليمات وعليه فإن تصميم وتطبيق نظام رقابي هو من مسؤولية الإدارة والمسيرين.

2. حماية أصول المشروع: يقصد بها حماية المؤسسة لأصولها وسجلاتها حماية فعلية ونجد في هذا المجال حمايتين الأولى مادية ويقصد بها حماية الأصول من الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها من جراء العوامل الخارجية من سرقة أو تلف إذا لم تحفظ في مخازن مهيأة خصيصا لذلك أما الحماية الثانية فهي محاسبية ويقصد بها ارتباط التسجيلات بالحركات الفعلية للأصول وتتضمن جميع تحركاتها حتى يمكن متابعتها بدقة مثل استلام المواد وإدخالها إلى المخزن وعملية الاستثمار وغيرها من الحالات.

3. ضمان الدقة وجودة المعلومات: يعد أهم الأهداف على الإطلاق، بحيث يوفر للمؤسسة أو لغيرها المعلومات الصحيحة والدقيقة عن المؤسسة، وبالتالي اتخاذ قرارات تكون صائبة في معظمها، وبالتالي فوجود أي ثغرات في هذا النظام قد يؤثر سلبا على المؤسسة وعلى المتعاملين معها كذلك، وهذا يؤدى إلى عدم دقة وصحة المعلومات المقدمة وبالتالي رهن مستقبل المؤسسة.

4. ضمان تطبيق المعلومات، وهو بغرض التأكد من جميع التعليمات المكتوبة وغير المكتوبة قد تم تنفيذها كما يجب، وعليه فقبل إصدار هذه التعليمات يجب التأكد من أن التعليمات ذات هدف

واضح ومناسبة وبسيطة وموجهة لمسؤولين وأشخاص محددين، بعد ذلك يتم التأكد من أن التنفيذ قد تم بكل صرامة.

5. تحسين ورفع الأداء: وهذا ما نلاحظه من خلال التعريفات السابقة حيث نجد أنها ركزت على عنصر رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة التي هي قدرة المؤسسة في الوصول إلى الهدف الذي حددته سابقا في إطار وظيفة معينة، أما عنصر الفعالية فهو أقل تركيز والذي يقصد به تحقيق المؤسسة لجزء من أهدافها بأقل التكاليف مع المحافظة على الجودة والنوعية، هذه الأهداف يمكن تحقيقها في ظل وجود نظام معلوماتي ذي جودة عالية في الكم والكيف.

(2 - 3 - 2): أهمية نظام الرقابة الداخلية

يؤكد (**Christopher, et..al, 2009: 203 - 204**) أن الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية تأتى نتيجة ظهور إدارة علمية حديثة بمفاهيمها وأساليبها المتطورة في المؤسسات الاقتصادية أدى إلى زيادة الاهتمام بالنظام الرقابي. ومن بين هذه الأسباب نجد ما يلي:

1. كبر حجم المؤسسات وانفصال الملكية عن الإدارة مما أدى إلى صعوبة الاطلاع على المؤسسة بالطرق الرقابية الحديثة.

2. تحول عملية التدقيق من تدقيق تفصيلي إلى تدقيق اختباري على أساس العينات، الأمر الذي أدى إلى وجود نظام رقابي فعال، يحدد المدقق في ضوئه العينة التي يتولى فحصها.

3. حاجة المؤسسة إلى تحقيق أقصى كفاءة ممكنة عن طريق نظام رقابي يضمن إنجاز خطط موضوعة مسبقا وفق المتاحات لديها.

4. حاجة الأطراف الخارجية للمعلومات الدقيقة عن المؤسسة خاصة الدولة، وهذا لاتخاذ القرارات المناسبة بشأن الضرائب، وأهداف التخطيط على المستوى الوطني.

5. الازدياد الهائل في كمية البيانات والمعلومات المحاسبية بشكل أوجب توافر ضوابط تضمن جودة هذه البيانات.

وفي ظل التطورات المعاصرة برز العديد من العوامل التي ساعدت على تطور نظام الرقابة الداخلية، وهي **(Pickett, 2005: 86-87)**:

1. الأصناف العديدة للمؤسسات: عرفت المؤسسة أصنافا عدة وتقسيمات سواء من ناحية طبيعة نشاطها (تجارية، زراعية، صناعية، خدماتية) أو من ناحية طبيعتها القانونية (خاصة، عامة، شخصية، معنوية) أو من ناحية حجمها (صغيرة، متوسطة، كبيرة). إن هذه الأشكال كانت نتيجة لتنوع النشاطات والقطاعات التي يزداد فيه عمل الهيئة المسيرة لها.

2. تعدد العمليات: المؤسسة تقوم بعدة وظائف من حيث إنها تستثمر، وتشتري، وتحول، وتنتج وتبيع. وداخل كل وظيفة من هذه الوظائف تقوم المؤسسة بعدة عمليات تتفاوت من مؤسسة إلى أخرى. وفي إطار هذه الوظائف يجب على الهيئة المشرفة على كل وظيفة أن تتقيد بما هو موضوع في الخطة الخاصة بها والتي هي مثبتة في الخطة التنظيمية الإجمالية للمؤسسة.

3. توزيع السلطات والمسؤوليات: إن التوزيع الجغرافي للمؤسسات سواء على المستوى الوطني أو التوسع الذي تعرفه الشركات المتعددة الجنسيات يدعو إلى ضرورة توزيع السلطات والمسؤوليات على المديريات الفرعية بما يسمح بتنفيذ كل الأعمال واتخاذ القرارات في المكان والوقت المناسبين، على أن تكون هذه المديريات الفرعية أو الوحدات المتواجدة في المناطق الأخرى مسؤولة أمام

المديرية العامة والتي هي بدورها مقيمة من طرف مجلس الإدارة وذلك على أساس ما سطر في الخطة التنظيمية.

4. الحاجة الدائمة للمعلومات: إن الحاجة المستمرة للمعلومات ناتج عن إستغلالها، لأن هذه الخيرة قاعدة تبنى عليها قرارات قد تؤثر على وضعية المؤسسة خاصة ما يتعلق منها بنسقها الذي يخص حاجيات المؤسسة التي تريد أن تطمئن على صحة المعلومات المقدمة لها بغية اتخاذ القرارات باستعمال وسائل نظام الرقابة الداخلية التي تتيح معلومات تلقى القبول من طرف مستعمليها

5. حماية أصول المؤسسة، وفيه يتم العمل على حماية أصول المؤسسة بشكل فعال من خلال إنشاء حماية مادية ومحاسبية فالأولى تتجلى في المحافظة على الأصول من العوامل الجوية. والثانية تتجلى في حماية الأصول محاسبيا من خلال تسجيل كل التحركات التي تمس عنصراً من عناصر الأصول (الاستثمارات، المخزونات، الحقوق) تسجيلا آنيا يتقيد بالنصوص المحاسبية ويستجيب لشكل نظام الرقابة الداخلية. بحيث يعتبر هذا العنصر من أهم الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها من خلال نظام سليم لنظام الرقابة الداخلية بحيث يسمو إلى منع الأخطاء والغش أو تقليل ارتكابها.

(2 - 3 - 3): مقومات نظام الرقابة الداخلية

يرى **(Pickett and Pickett, 2001)** أن نظام الرقابة الداخلية، يتضمن المقومات التالية:

1. **الخطة التنظيمية**، حيث إن أغلب تعاريف الرقابة الداخلية تجمع على ضرورة وجود خطة تنظيمية تستجيب في جميع الأحوال إلى القرارات التي تتخذ، محاولة توجيهها بما يخدم مصلحة وأهداف المؤسسة. إذ تبنى هذه الخطة على ضوء تحديد هذه الأهداف، وعلى الاستقلال التنظيمي يتطلب الانفصال بين الوظائف إلا أن عمل جميع المديريات يجب أن ينسق بحيث يؤدي إلى تدفق منتظم للمعلومات ولقد حددت عناصر أساسية للخطة التنظيمية هي:

- تحديد الأهداف الدائمة للمؤسسة.
- تحديد الهيكل التنظيمي للمؤسسة ومختف أجزائه مع إبراز العلاقة التسلسلية والمهنية بين مختلف الأنشطة.
- تحديد المسؤوليات بالنسبة إلى كل نشاط.
- تعيين حدود ورحابة المسؤوليات بالنسبة إلى كل شخص.

2. **الطرق والإجراءات**، تعد الطرق والإجراءات من أهم الوسائل التي تعمل على تحقيق الأهداف الموجودة في نظام الرقابة الداخلية، فبإحكام وفهم وتطبيق هاتين الوسيلتين يساعد على حماية الأصول، العمل بكفاءة والالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة إذ تتمثل هذه الطرق في طريقة الاستغلال، والإنتاج والتسويق، وتأدية الخدمات وكل ما يخص إدارة المؤسسة بالإضافة إلى الطرق المستعملة في المديريات المختلفة الأخرى سواء من ناحية تنفيذ الأعمال أو طريقة استعمال الوثائق. كما قد تعمل المؤسسة على سن إجراءات من شأنها أن توضح بعض النقاط الغامضة أو تغيير إجراء معين بغية تحسين أداء المؤسسة وتمكين نظام الرقابة الداخلية من تحقيق هدفها المرسوم.

3. **المقاييس المختلفة**، وهنا يتم استخدام المقاييس في المؤسسة لتمكين نظام الرقابة الداخلية من تحقيق أهدافه المرسومة في ظل إدارة تعمل على إنجاحه من خلال قياس العناصر الآتية:

- :تحديد المسؤوليات بالنسبة إلى كل نشاط.
- درجة مصداقية المعلومات.
- مقدار النوعية الحاصل من العمليات الفعلية .
- احترام الوقت المخصص لتحقيق مراحل الرقابة أو لعودة المعلومات المطابقة.

ويؤكد **(Allegrini, 2009: 1-3)** أن نظام الرقابة الداخلية يشمل صنفين من الرقابة:

1. الرقابة الإدارية: وهي تشتمل على خطة التنظيم والوسائل والإجراءات المختصة بصفة أساسية لتحقيق اكبر كفاءة إنتاجية ممكنة وضمان تحقيق السياسات الإدارية. إذ تشتمل هذه الرقابة على كل ما هو إداري. سواء كانت برامج تدريب العاملين، وطرق التحليل الإحصائي ودراسة حركة المؤسسة عبر مختلف الأزمنة تقارير الأداء على الجودة وإلى غير ذلك من أشكال الرقابة.
2. الرقابة المحاسبية:هي الإجراءات الهادفة إلى تحقيق اختبار دقة البيانات المثبتة بالدفاتر والحسابات ودرجة الاعتماد عليها والوقوف على سلامة المعالجة المحاسبية من جهة ومن جهة، أخرى العمل على حماية أصول المؤسسة.

ويبين (الكبيسي، **2000: 168)** أن الرقابة المالية حقل واسع من حقول المعرفة العلمية الذي تتكامل فيه مختلف العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية مع التركيز على المجال

المحاسبي منها، لتوفير متطلبات المقارنة بين المستهدف والمتحقق بقصد الاستخدام للموارد وبعيداً عن الإسراف والضياع وكل أشكال سوء الاستخدام للموارد المتاحة.

ويحدد (Arena & Azzone, 2009: 44) خصائص نظام الرقابة الداخلية بمجموعة من الخصائص، حيث أن الاهتمام بهذه الخصائص يؤدي إلى فاعلية نظام الرقابة الداخلية، وهي:

1. خطة تنظيمية تكمل حسن سير العمل وانتظامه وذلك بتقسيم العمل وتحديد الاختصاصات والمسؤوليات الوظيفية.
2. أن يتم مباشرة تحديد الاختصاصات والمسؤوليات في وضوح تام للقضاء على تداخل الاختصاص وتضاربه.
3. وجود إجراءات توثيقية مناسبة تتيح رقابة محاسبية فاعلة على الأصول والالتزامات وعلى الدخل والمصروفات.
4. وجود هيئة من العاملين على مستوى عال من الكفاءة.

ويرى (Khanna, 2008: 37-38) أن هناك عدة طرق يستخدمها المدقق لتقييم الرقابة تتمثل في:

1. الاستبانة، هو عبارة عن قائمة من الأسئلة والاستفسارات توجه إلى موظفي المشروع للإجابة عليها وإعادتها للمدقق للتأكد منها عن طريق الاختبارات العينية للحكم على قوة النظام ولهذه الطريقة مزايا فالأولى تتضمن ما يلي:
   - سهولة التطبيق.
   - مرونة الأسئلة.
   - توفير الوقت.

2. الملخص التذكيري، هو أن يقوم المدقق بوضع إجراءات وأسس نظام رقابة داخلية سليم ولا يغفل عن أي نقطة. ومن عيوبه أنه لا يقود إلى تدوين كتابه وهذا الملخص متروك لكل مدقق على حدة.

3. التقرير الوظيفي، هو أن يقوم المدقق بوصف الإجراءات المتبعة في المشروع وتحديد نقاط الضعف في المشروع ومحاسبتها، ويعاب عليه صعوبة تتبع الشرح المطول للنظام وصعوبة التأكد من تغطية جميع جوانب نظام الرقابة الداخلية.

4. دراسة الخرائط التنظيمية، وهو أن يقوم المدقق بدراسة الخرائط التنظيمية ومن خلال دراسته يقيم نظام الرقابة الداخلية ويعاب على هذه الطريقة صعوبة رسم واستخلاص درجة متانة هذا النظام.

5. فحص النظام المحاسبي، وهو أن يقوم المدقق بفحص السجلات والمستندات والدورة المستندية ثم يحكم على متانة هذا النظام.

6. خرائط التدفق: هي عرض بياني لنشاط معين أو لدورة عمليات محددة، إن هذه الإجراءات تمكن المدقق من تقويم إجراءات نظام الرقابة الداخلية بطريقة مختصرة وبفترة وجيزة نسبيا. وتتميز خرائط التدفق عن طريقة التقرير الوصفي وعن طريقة الأسئلة بأنها توضح خط سير العمليات بين أجهزة النظام بطريقة بسيطة، كما توضح الوسائل المستعملة في إدخال البيانات واستخراجها يدويا أو آليا أو الكترونيا، وأجهزة الإدخال والإخراج في حالة الأنظمة الآلية والالكترونية، وتستخدم في إعداد خرائط التدفق رموز تختلف عن الرموز المستخدمة لإعداد خرائط الإجراءات.

(2 - 3 - 4): الرقابة على العمليات المصرفية

إن التطور التقني المطرد في الصناعة المصرفية من ناحية، والتطور في استخدام الوسائل الإلكترونية والأموال الإلكترونية من ناحية أخرى، أدى إلى زيادة الخدمات المصرفية المقدمة من قبل البنوك وتنوعها، وزيادة تعقيد العمليات المصرفية في سوق سمته المنافسة الشديدة. ولمقابلة هذا التطور والمخاطر المرتبطة به أصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية لهذه المخاطر وإدارتها بطريقة سليمة.

جاء تطور مفاهيم الرقابة في المؤسسات المصرفية ليعكس هذه التطورات والاحتياجات الخاصة، حيث أصبحت الرقابة مصدرًا استشاريًا وتوجيهيًا يساعد في تحمل مسؤوليات إدارة المخاطر، وتقليل المخاطر إلى حدود مقبولة. هذا وقد عرّف معهد المدققين الداخليين الأمريكي الرقابة في عام **1999** بأنه نشاط توكيد واستشارات مستقل وموضوعي، مصمم لإضافة قيمة أعمال الشركة وتحسينها، وهو يساعد على تحقيق أهدافها بطريقة عمل نظامية ومنضبطة لتقويم فعالية إدارة المخاطر والضبط وتحسينها وأنشطة الحكم والسيطرة في الشركة (**Pickett and Pickett, 2001:33**).

إن الاعتماد من قبل البنوك كليًا على آلية الرقابة الداخلية ووظيفة التدقيق لإدارة مخاطر التشغيل، أصبح غير كاف حاليًا، فقد ظهرت الحاجة الملحة لبناء أدوات وعمليات خاصة تهدف إلى إدارة مخاطر العمليات المصرفية. وقد بدأت البنوك بوضع برامج خاصة لإدارة المخاطر التشغيلية يمكنها أن تقدم الأمن والسلامة للبنك (**Sukhraj, 2008: 3**)

ويرى (Palfi & Mureșan, 2009: 108-109) أن معرفة العمليات المصرفية وتقويمها وإدارتها من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك وازدهارها وتحقيقها لأهدافها، فإذا كان القصد من هذه العمليات الحصول على أرباح أعلى فإن عدم إدارة هذه العمليات بطريقة علمية صحيحة قد يؤدي إلى فقدان العائدات والفشل في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك، لذا فإن الفهم الصحيح لإدارة العمليات المصرفية، والتقويم الذاتي لها وإجراءات الرقابة، تتطلب الإجابة عن العديد من التساؤلات حول: ماهية العمليات المصرفية وأنواعها؛ ومعرفة العمليات المصرفية الرئيسية للبنك وتحليلها وتقويمها؛ وقياس وتقويم وإدارة احتمال وقوع مخاطر وعلاقتها بما يتحقق من عائدات؛ وفحص وتقويم التأثير المحتمل على العمليات المصرفية؛ وتحديد طرق الرقابة الفعالة لتخفيض المخاطر؛ والمهمات التي يمكن أن تقوم بها الجهة المسؤولة عن الرقابة على العمليات المصرفية؛ وماهية نظم الرقابة للعمليات المصرفية؛ وكيفية تطبيقها، ودور إدارة التدقيق الداخلي في رقابة العمليات المصرفية.

ليس جديدا أن البيانات المالية للبنوك هي مسؤولية مجلس الإدارة بما في ذلك تحديد المكافآت والحوافز. حيث إن وجود أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة سوف يساهم في الحكم المستقل على هذه البيانات. غير انه ينبغي على مجلس الإدارة من أجل القيام بواجباته ومسؤولياته على أحسن وجه وانسجاما مع مبادئ الحوكمة أن ينشئ لجانا متعددة منبثقة عنه تكون مستقلة. وأن يحدد عدد أعضائها ومواصفاتهم وأهدافها وطريقة عملها، وأن يعطيها صلاحيات مناسبة للقيام بعملها، علما بأن إعطاء صلاحيات للجان لا يعفي مجلس الإدارة من المسؤولية. ومن أهم هذه اللجان لجنة التدقيق ولجنة الرواتب والمكافآت. وتشرف لجنة التدقيق على مدى فعالية التدقيق الداخلي والخارجي في الشركة، وعلى العلاقة مع المدقق الخارجي

ومدى عمله، ولها واجبات أخرى. أما لجنة الرواتب والمكافآت فهي تحدد الرواتب والمكافآت والحوافز لأعضاء الإدارة وفقا لأسس موضوعة مسبقا، والإفصاح عن المبالغ المدفوعة للأعضاء في التقرير السنوي لمجلس الإدارة. فقد أصدرت لجنة بازل للإشراف على البنوك في شهر سبتمبر **1999** نشرة بعنوان "تدعيم الحوكمة المؤسسية للبنوك **Enhancing Corporate Governance For Banking Organisations**" كجزء من الجهود المستمرة للتطرق لمواضيع الإشراف البنكي، وقد نشطت لجنة بازل للإشراف البنكي للحصول على الخبرة الإشرافية المجمعة من أعضائها وغيرهم والتي تمثلت في إصدار توجيه إشرافي من أجل تسريع ممارسات بنكية آمنة ومعقولة.حيث لا يمكن أن يعمل الإشراف بشكل جيد إذا لم تكن الحوكمة المؤسسية تعمل حسب الإطار المخطط لها.وبالتالي فإن المشرفين في البنوك لهم مصلحة قوية في ضمان وجود حوكمة مؤسسية فعالة في كل منظمة بنكية، حيث إن الخبرة الإشرافية تشدد على ضرورة وجود المستويات المناسبة للمساءلة وفحص الأرصدة في كل بنك. فالحوكمة المؤسسية المقبولة تجعل عمل المشرفين اكثر سهولة. كما أنها تمكن من أن تساهم في إيجاد علاقات عمل تعاونية بين إدارة البنك والمشرفين (دهمش، وأبو زر، **2003**: **27-30**).

إن الاستراتيجيات والأساليب الفنية التي تعد أساسية للحوكمة المؤسسية السليمة داخل الجهاز المصرفي تتكون من عدة عناصر، نذكر منها (بنك الإسكندرية، **2003**):

توافر دليل عمل ومعايير للسلوك الملائم، ونظام لقياس مدى الالتزام بهذه المعايير؛ وتوافر استراتيجية واضحة للمؤسسة، يتم على ضوئها قياس نجاح المنشأة ككل، ومدى مساهمة الأفراد في هذا النجاح؛ والتوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار، متضمنا نظاماً هرمياً لسلطات الاعتماد المتدرجة بداية من الأفراد وحتى مجلس الإدارة.

وتشير الدراسة التي أعدتها لجنة تكنولوجية المعلومات **Information Technology Committee** التابعة للجنة معايير التدقيق الدولية **IFAC** في شباط **2002** بعنوان **E-Business and the Accountant** إلى أن مخاطر بيئة تكنولوجيا المعلومات تشمل (العنزي، **2008**):

1. مخاطر البنية التحتية وعدم كفاية الإجراءات المتعلقة بأمن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.

2. عدم كفاية إجراءات الأمن الطبيعية لمنع حالات الوصول غير المشروع لمصادر المعلومات.

3. مخاطر تطبيقات تكنولوجيا المعلومات وعدم كفاية ضوابط الإدخال والمعالجة والإخراج المصممة بشأن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات.

4. تبادل البيانات الكترونيا **Electronic Data Exchange**: وتعني عملية نقل البيانات من النظام المعلوماتي وإليه بطرق الكترونية وذلك باستخدام تكنولوجيا الربط بين الوحدات الالكترونية المختلفة.

5. الانترنت **Enternet**: وهي شبكة المعلومات العالمية المرتبطة باستخدام أجهزة الكمبيوتر على مستوى واسع، حيث تزود المستخدم بكم هائل من المعلومات في كافة المواضيع والمجالات.

6. التشفير **Cryptography**: عبارة عن عملية ترميز البيانات التي يتم تناقلها بين مختلف الأطراف من أجل حمايتها، حيث يستخدم العديد من الشيفرات المعقدة التي يصعب فك ترميزها إلا من خلال البرامج الخاصة بذلك.

7. صلاحية الدخول للشبكة: هي عبارة عن مستوى السرية التي يتمتع بها المستخدم عند الدخول إلى شبكة البيانات الخاصة.

لقد تم تشكيل لجنة بازل في إطار بنك التسويات الدولية للرقابة على البنوك للمرة الأولى في عام **1974**، وقد قامت هذه اللجنة باصدار اتفاقية كفاية رأس المال في عام **1988**، حيث حددت نسبة **8** في المئة كحد أدنى لكفاية رأس المال لمواجهة مخاطر الائتمان في البنوك. وقد أخذت الدول الصناعية بالانصياع الى هذه القواعد والمعايير العامة التي أخذ بها مختلف الدول خارج الدول الصناعية. ولم تقتصر اللجنة على وضع حدود دنيا لكفاية رأس المال في البنوك، اذ إنها قدرت أن مواجهة المخاطر المصرفية تتطلب مجموعة من القواعد والمبادىء في تنفيذ الرقابة، فأصدرت عام **1997** المبادىء الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة، وأتبعتها في عام **1999** بوضع منهجية للتأكد من تطبيقها. وخلال التسعينات وخصوصاً في نهايتها عند وقوع الأزمة المالية **1997** ظهرت الحاجة إلى إعادة النظر في اتفاقية بازل الأولى لكفاية رأس المال، وأن الأمر قد يتطلب أكثر من مجرد مواجهة مخاطر الائتمان التي يمكن أن يتعرض لها أحد البنوك، حيث إن هناك حاجة الى ضمان استقرار النظام المالي في مجموعه، فضلاً عن أن المخاطر التي تواجهها البنوك تتجاوز مجرد مخاطر الائتمان. ومن هنا بدأ الإعداد لاتفاقية بازل الثانية، حيث مرت بعدة مراحل، والبداية كانت عام **2001** بعدما أصدرت لجنة بازل المقترحات الجديدة الخاصة بكفاية رأس المال واستمر الباب مفتوحاً لتلقي التعقيبات والملاحظات لتصدر بشكلها النهائي في منتصف عام **2006**، على أن يبدأ التطبيق في عام **2007** (العنزي، **2008**).

ويورد (التميمي، **2007**) ثلاث دعائم أساسية لاتفاقية بازل الثانية هي:

الدعامة الأولى: متطلبات دنيا لرأس المال، حيث تتضمن هذه المتطلبات حساب معيار كفاية رأس المال من خلال قسمة رأس المال المتاح على قيمة الموجودات الموزونة أو المرجحة حسب درجة المخاطر(المخاطر الثلاثة وهي المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية)، وهناك

معلومات تفصيلية حول مقدار الأوزان التي يجب استخدامها وردت في التقرير الأخير للجنة بازل.

الدعامة الثانية: المراجعة من قبل السلطة الرقابية، والهدف منها التأكد من أن كفاية رأس المال بحسب نوعية المخاطر التي يواجهها البنك واستراتيجية المحافظة على المستويات المطلوبة لرأس المال. وتقترح لجنة بازل في هذا الخصوص أربعة مبادئ، الأول يتعلق بمدى توفر الوسيلة المناسبة لتقييم مدى كفاية رأس المال، والثاني يتعلق بتقييم الجهة الرقابية النظم المتوفرة لدى البنوك داخلياً لتقييم رأس المال وما لديها من استراتيجيات والوقوف على مدى قدرتها على مراقبة التزامها بالنسب المحددة، والثالث، يجب أن تتوقع السلطة الرقابية أن البنوك سوف تحتفظ بمعدل كفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى المطلوب، وأيضاً يجب أن تكون لديها القدرة على أن تطلب من البنوك الاحتفاظ بمعدل أعلى من الحد الأدنى، والرابع يجب أن تحاول السلطة الرقابية التدخل في مراحل مبكرة للحيلولة دون أن ينخفض رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب، كما يجب أن تطالب السلطة الرقابية البنوك باتخاذ الإجراءات التصحيحية إذا لم يتم الاحتفاظ بمعدل رأس المال المطلوب.

الدعامة الثالثة: انضباط السوق، ويعني ذلك المزيد من الإفصاح عن معيار كفاية رأس المال وأنواع المخاطر وحجمها والسياسة المحاسبية المتبعة لتقييم البنك لأصوله والتزاماته وتكوين المخصصات، واستراتيجياته في التعامل مع المخاطر، ونظام البنك الداخلي لتقدير حجم رأس المال المطلوب. ويهدف الى التشجيع على اتباع البنوك الممارسات المصرفية السليمة.

وقد تناولت لجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف إطاراً عاماً لتقييم أنظمة الرقابة الداخلية لدى المصارف، قابلة للتطبيق العملي من قبل الوظائف الإشرافية عند تقييم أنظمة

الرقابة الداخلية، وقد جاءت هذه التعليمات إثر صدور نتائج الدراسات التحليلية المتعلقة بالخسائر التي مني بها العديد من المؤسسات المصرفية، والتي عزت أهم أسبابها إلى ضعف أنظمة الرقابة الداخلية.

اعتبرت الرقابة الداخلية قبل صدور مقررات بازل الثانية بأنها نظام كلي شامل للمراقبة المالية و الهيكلية التنظيمية و المناهج و الإجراءات والتدقيق الداخلي (القدومي ونظمي، **2008**). واتفق الباحثون بعد صدور هذه المقررات على أن الرقابة الداخلية هي نشاط موضوعي مستقل ذو طبيعة استشارية يهدف إلى رفع قيمة المنظمة وتحسين عملياتها التشغيلية ويساعدها على تحقيق أهدافها من خلال انتهاج مدخل موضوعي لتقييم وتحسين فاعلية إدارة الخطر والرقابة وعملية التحكم المؤسسي (**Institute of Internal Auditor, 2001**) (**http://www.theiia.org**).

وقد تضمنت مقررات لجنة بازل**II** (**Basle, 1998**) إطاراً لتقييم نظام الرقابة الداخلي لدى المصارف وذلك ضمن خمسة عناصر رئيسة لعملية الرقابة الداخلية اشتملت على:

أولاً: الإشراف الإداري وثقافة الرقابة

ويشمل ثلاثة مبادئ هي:

1. مسؤوليات مجلس الإدارة

وتشمل التحقق من وجود واستمرار نظام رقابة داخلي فعال ومناسب، كما تتضمن المراجعة الدورية لاستراتيجيات العمل وسياساته، والمراجعة الدورية لمدى ملاءمة إستراتيجية المصرف وحدود المخاطر، والتأكد من قيام الإدارة التنفيذية باتخاذ الخطوات الضرورية لتحديد وقياس ومراقبة المخاطر، والموافقة على الهيكل التنظيمي.

2. مسؤوليات الإدارة التنفيذية :

وتشمل تطبيق مختلف الاستراتيجيات والسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة، وتطوير السياسات والعمليات المتعلقة بتحديد وقياس ومراقبة المخاطر التي يواجهها المصرف، ويشمل ذلك قيام الإدارة التنفيذية بصيانة الهيكل التنظيمي و التأكد من وضوح المسؤوليات وتفويض ومراقبة الصلاحيات، ووضع السياسات المناسبة لنظام الرقابة الداخلية ومراقبة مدى كفاءة وكفاية هذا النظام، والتأكد من أن نشاطات المصرف تؤدى من قبل موظفين مؤهلين ومدربين، ووضع سياسات حوافز تكافئ العمل الجيد.

3. معايير الأخلاق العالية والنزاهة

تهدف إلى تشجيع المعايير الأخلاقية وخلق الثقافة الرقابية داخل المؤسسة وتعتمد على الجهود المشتركة لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية المتمثلة في المديرين العامين ومساعديهم لتحقيق ذلك من خلال إرساء مبدأ الرقابة الداخلية باعتباره مسؤولية كافة الأفراد في المؤسسة، وتعزيز معايير مثلى للنزاهة ومبادئ أخلاقية في إجراءات التعامل.

ثانياً: تعريف المخاطر وتقييمها

اشتمل على تحديد المخاطر وتقييمها بعد تحديد آثارها السلبية على الأهداف الموضوعة، ويتطلب ذلك التقييم الفعال لها وفق مبدأ الكلفة والمنفعة، وتصنيفها حسب إمكانية السيطرة عليها، واستمرار تقييم أثرها على الأهداف، وشموليتها جميع خطوط العمل الدنيا صعوداً إلى الأنشطة العامة الإدارية في المصرف.

ثالثاً: أنشطة الرقابة وفصل المهام

تتحدد وفق ما يتفق عليه مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وتشمل أنشطة الرقابة تقارير أداء دوائر وأقسام المصرف، والرقابة المادية باستخدام الضوابط المختلفة التي تمنع الوصول إلى الموجودات، إضافة لوضع حدود خاصة لمجموعة المخاطر تحول دون حدوث خسائر ضخمة، واستخدام الأنشطة الرقابية الأخرى المرتبطة بنظام الموافقات والتفويضات أو التحقق والمطابقة.

أما فيما يتعلق بفصل المهام بين الوظائف المتعارضة فقد اتفق على عدم قيام الموظف الواحد بمهام متعارضة وتقليل احتمال حدوث الاختلاس والتلاعب، أو عدم وجود ضوابط غير ملائمة في الحالات التي يكون الفرد فيها مسؤولاً عن أنشطة متعارضة، ومنع وجود أية أعمال مخالفة للسياسات والإجراءات الرقابية.

رابعاً: أنظمة المعلومات والاتصال

القادرة على الوصول إلى البيانات المالية والتشغيلية في الوقت المناسب، وتشمل وجود أنظمة معلومات تخضع لأساليب الحماية المناسبة، ووجود قنوات اتصال فعالة تساهم في تنفيذ السياسات، ومدعومة بهيكل تنظيمي يساعد على تدفق البيانات بشكل عمودي وأفقي داخل المصرف.

خامساً: متابعة العمليات وتصويب الخلل

من خلال الإشراف المستمر على نظام التدقيق الداخلي لضمان فاعليته وكفاءته ومراقبة المخاطر الرئيسية و التقييم الدوري لهذه العمليات.

وقد أشارت مقررات لجنة بازل إلى وجوب تمتع التدقيق الداخلي بالاستقلالية والقدرة المهنية والكفاءة العالية بحيث يقوم بدور شامل وفعال في تقييم عمليات المصارف ورفع تقارير إلى

مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية. وتتضمن متابعة العمليات وتصويب الخلل ضرورة الإبلاغ عن الثغرات في نظام الرقابة الداخلية في الوقت المناسب ،فقد أكدت مقررات لجنة بازل على ضرورة إبلاغ المستوى الإداري المعني، وفي الوقت المناسب عن أية ثغرات أو مشكلات في نظام الرقابة الداخلية وذلك حتى يتسنى معالجته في الوقت المناسب.

(2 - 4): الدراسات السابقة العربية والأجنبية

دراسة ابو زيد (1986) بعنوان مدخل لتقييم المراجعة الداخلية مع التطبيق على إحدى المؤسسات الصناعية في الجمهورية اليمنية، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم وظيفة التدقيق الداخلي مع التطبيق على احدى المؤسسات الصناعية في اليمن، واعتمدت الدراسة على أسلوب الاستبانة والزيارة الميدانية للشركة المختارة، وإجراء المقابلات الشخصية مع العاملين في إدارة التدقيق الداخلي، وبينت الدراسة أن إدارة التدقيق الداخلي بالمؤسسة المختارة تفتقر إلى الاستقلال بسبب تبعيتها للإدارات التنفيذية، والجمع بين أعمال تنفيذية في إدارة الحسابات وعملية التدقيق، وقيام الزملاء في نفس القسم بتدقيق أعمال بعضهم بعضاً في الوقت نفسه. وقد أوصت الدراسة بتعزيز استقلال المدقق الداخلي في المؤسسة موضع الدراسة، ووضع برنامج زمني لتدريب المدققين الداخليين وتطوير مهاراتهم.

دراسة الخريسات (1993) بعنوان تقويم فاعلية وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية، هدفت هذه الدراسة إلى تقويم فاعلية وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. واعتمد الخريسات على أسلوب الاستبانة حيث تم إعداد

نموذجين، الأول تم من خلال استطلاع آراء المدققين الداخليين في الشركات المساهمة الأردنية. البالغ عددها حينذاك **45** شركة، والنموذج الثاني أعد لاستكشاف آراء مكاتب التدقيق الخارجية وقد كانت نتائج هذه الدراسة كما يلي:

1. إن وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية قد حققت فعالية جيدة حيث بلغت درجة فاعليتها **72**٪.

2. إن هناك علاقة موجبة بين فعالية التدقيق الداخلي وحجم الشركة ممثلا برأس مالها وعدد العاملين فيها.

3. إن المدقق الداخلي في الشركات موضع الدراسة ليس لديه إلمام كاف في فهم كيفية استخدام الحاسب الآلي حيث بلغت درجة الإلمام **2.8**٪.

4. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات لتطوير التدقيق، كما أوصت باهمية إجراء دراسات أخرى على البنوك التجارية وشركات التامين.

دراسة شحروري (1998) بعنوان مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية الاردنية، هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية الأردنية، وتم تطوير استبانة لهذا الغرض وزعت على المدققين الداخليين في جميع البنوك التجارية الأردنية المسجلة في سوق عمان المالي والبالغ عددها حينذاك **12** بنكا.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود ضعف في تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية الاردنية، وإلى عدم وجود علاقة موجبة بين مدى تطبيق تلك المعايير وحجم البنك ممثلا براسماله وعدد العاملين فيه، كما بينت الدراسة أن المدققين الداخليين يجدون فجوة

بين ما هو مطبق فعلا في البنوك التجارية الأردنية وما يجب تطبيقه. وأظهرت الدراسة أيضا أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين تقييم المدقق الداخلي لمدى ملاءمة معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها والمتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات لتطوير وظيفة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية، منها إنشاء لجان تدقيق في البنوك التجارية الأردنية تتولى الإشراف على دوائر التدقيق الداخلي، كما اوصت الدراسة بإجراء عدد من الدراسات المستقبلية، من بينها إجراء دراسة تتناول الجانب السلوكي لوظيفة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية.

دراسة شقور (2000) بعنوان مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي،

هدفت هذه الدراسة إلى الاطلاع على واقع التزام البنوك التجارية الأردنية بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها، واستخدم الباحث أسلوب الاستبانة في سبيل تحقيق هدف دراسته حيث وزعت على جميع البنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي ووجهت إلى المدققين الداخليين فيها. تكونت عينة الدراسة من **30**. وأظهرت نتائج الدراسة أن درجة التزام البنوك التجارية الأردنية بتطبيق معايير التدقيق الداخلي بلغت **83**٪ كما أظهرت الدراسة وجود علاقة بين مدى التزام البنوك التجارية بمعايير التدقيق الداخلي وحجم البنك، ممثلا بعدد العاملين وحقوق المساهمين فيه، وعدم وجود علاقة مع حجم البنك ممثلا بعدد المدققين الداخليين فيه، كما بينت الدراسة أيضا تاثر مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي بالمتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي.

دراسة (Edward & Lxner, 2001) بعنوان التدقيق الداخلي في الصناعة المصرفية، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الخصائص الشخصية للمدققين الداخليين وطبيعة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأمريكية، تكونت عينة الدراسة من **117** وتمثلت نتائج الدراسة في أن **10**٪ من المدققين الداخليين قد تخلوا عن أعمالهم خلال أقل من عامين من استلامهم لها للبحث عن مراكز إدارية أعلى. كما بينت الدراسة أن رواتب المدققين الداخليين تعتمد على طول مدة الخدمة في البنك ومدى الخبرة في مجال الحاسوب حيث ترتبط معها بعلاقة طردية.

وفيما يتعلق بطبيعة التدقيق الداخلي بينت الدراسة أن **32**٪ من المستجيبين يرون أن المدققين الداخليين يقومون بمهام التدقيق التشغيلي في البنك، كما خلصت الدراسة إلى التطلع بأن يزداد تركيز المدققين الداخليين في البنوك التجارية على مهام التدقيق التشغيلية من خلال فهم طبيعة المهام التشغيلية في البنك والمخاطر المتعلقة بها، ومن ثم المساهمة في عمليات المؤسسات المالية الناجحة.

دراسة (Colbert, 2002) بعنوان Furnishing A Context for Internal Audit Work تناولت هذه الدراسة نظريا الأبعاد والآثار المترتبة على قيام معهد المدققين الداخليين في أمريكا بتحديث وتعديل قائمة معايير التدقيق الداخلي في كانون الأول من عام **2000** على كل من الادارة والمدققين الخارجيين والمستثمرين ، وقد خلصت الدراسة إلى أن المدققين الخارجيين يتأثرون بالدور الجديد المنوط بالمدققين الداخليين، وأن عليهم أن يميزوا بين مهام الاستشارة ومهام التامين على سلامة العمليات المالية كما ان عليهم ان يفهموا طبيعة المهام المختلفة التي يقوم بها المدققون الداخليون، وذلك باعتبار أن هذه المهام تدخل ضمن الإطار العام لنظم الرقابة الداخلية التي يهتم المدققون

الخارجيون بتقييمها قبل اختيار وتحديد حجم عينة التدقيق الخـارجي. كما بينـت الدراسـة أن المستثمرين والجهات الأخرى المستفيدة من تقرير المدقق الخارجي سـوف تـستفيد مـن رأي المـدقق الخارجي في تقييم أنشطة المدقق الداخلي واستقلاليته وكفاءته وموضوعيته ومـدى التزامـه بتطبيـق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها، إذ إن هذا الرأي سيؤثر على مستوى الثقة بجودة أنظمـة الرقابة الداخلية والأداء المالي والإداري للمنشآت التي هي موضع الاهتمام.

دراسـة الفرجـات (2003) بعنـوان تقيـيم وظيفـة التـدقيق الـداخلي في الجامعـات الأردنيـة الرسمية، هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع وظيفة التـدقيق الـداخلي في الجامعـات الأردنيـة الرسمية، وتقييم فاعليتها وبيان المشكلات والمعوقات التي تواجههـا. وقـد شملـت عينـة الدراسـة المديرين الماليين ومديري الرقابة الداخلية والمدققين الداخليين في الجامعات الرسمية البالغ عـددهم 54 فرداً وبينت نتائج الدراسة أن وظيفة التـدقيق الـداخلي في الجامعـات الرسميـة تحقـق درجـة عالية من الفاعلية، وأن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بـين الجامعـات الرسميـة تبعـا لـسنوات تأسيسها، وقد أوصت الدراسة بضرورة إجراء دراسة مقارنة بين فاعليـة وظيفـة التـدقيق الـداخلي بين الجامعات الرسمية والخاصة.

دراسـة الرحاحلـة (2005) بعنـوان فاعليـة أجهـزة التـدقيق الـداخلي في الجامعـات الأردنيـة الرسمية والخاصة في ظل معايير التدقيق الداخلي الدولية، هدفت هذه الدراسـة إلى التعـرف علـى مدى فاعليـة أداء أجهـزة التـدقيق الـداخلي في الجامعـات الرسميـة والخاصـة الأردنيـة بالمعـايير الصادرة عن معهـد المـدققين الـداخليين في عملـها، وتـأثير العوامـل المتعلقـة والعوامـل الشخـصية للعاملين على مدى الالتزام بتطبيق هذه المعـايير، تكونـت عينـة الدراسـة مـن 33 جامعـة رسميـة

وخاصة. وقد توصلت الدراسة إلى أن الجامعات الأردنية تلتزم بمعايير التدقيق الداخلي، كما أن العوامل المتعلقة بأفراد العينة ليس لها تأثير على فاعلية الأداء بسبب التجانس. أما بالنسبة للعوامل المتعلقة بالجامعة فقد كان لعمر الجامعة دون غيره من العوامل أثر على فاعلية أداء التدقيق الداخلي. وأوصت الدراسة بضرورة تبادل الخبرة والمعرفة بين الجامعات في مجال التدقيق الداخلي.

دراسة العمري وعبد المغني (2006) بعنوان مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية، وقياس العلاقة بين ذلك المدى من التطبيق وكل من حجم البنك والمتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي، وكذلك استكشاف المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية ولتحقيق اهداف الدراسة تم إعداد استبانة موجهة إلى المدققين الداخليين في البنوك التجارية اليمنية، تتكون من أربعة أقسام وقد تم توزيع الاستبانة على جميع المدققين الداخليين العاملين في البنوك التجارية اليمنية وعددهم **99** مدققا داخليا، وبلغ عدد الاستبانات المستردة **86** استبانة أي ما نسبته **86.9** من مجموع الاستبانات.

وقدأظهرت الدراسة ان درجة تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية ضعيفة، حيث كانت بنسبة **58.59**. وكذلك أظهرت عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق معاييرالتدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية وكل من حجم البنك والمتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي. كما بينت وجود عدد من المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية، ومن أهمها عدم وجود إلزام قانوني بتطبيق معايير

التدقيق الداخلي في تلك البنوك، وقد خرجت الدراسة بتوصيات واقتراحات لتطوير وظيفة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية، من أهمها ضرورة قيام الإدارات العليا في تلك البنوك بدعم استقلالية دوائر التدقيق الداخلي.

دراسة عبد اللطيف (2006) بعنوان مدى فعالية لجان التدقيق في الشركات الأردنية المساهمة العامة وأثر بعض خصائص الشركات عليها من وجهة نظر مدققي الحسابات في الأردن، هدف هذا البحث الى دراسة مدى فعالية لجان التدقيق في الأردن وأثر بعض العوامل الخاصة بالشركة فيها ويشمل ذلك مدى أدائها لمسؤولياتها المحددة في القوانين والتشريعات الأردنية، ومدى تحقيقها عددا من المنافع المتوقعة من وجودها، وأبرز المحددات على فعاليتها وأثر بعض العوامل مثل حجم الشركة ومقدار مديونيتها وصفات مجلس إدارتها في فعاليتها، تكونت عينة الدراسة من **50** مدقق حسابات. وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة بشكل عام أن لجان التدقيق في الأردن فعالة بدرجة قليلة فقد رأى مدققو الحسابات أن لجان التدقيق في الأردن تؤدي مسؤولياتها المطلوبة قانونيا بدرجة محدودة فقط، كما أن بعض المنافع المتوقعة التي تمت تغطيتها في الاستبانة يتم تحقيقها بدرجة قليلة، بسبب وجود بعض المحددات على فعالية لجان التدقيق وقد وجدت الدراسة أن عاملي حجم ومديونية الشركة لا يؤثران بشكل عام في فعالية لجان التدقيق فيها بينما عامل تركيبة مجلس إدارة الشركة له أثر محدود على فعالية لجنة التدقيق للشركة.

دراسة (Yan, et..al, 2007) بعنوان " Audit committee quality, auditor independence, and internal control weaknesses". هدف الباحثون في التعرف على جودة لجنة التدقق واستقلالية المدقق، والإفصاح عن ضعف الرقابة الداخلية بعد تطبيق قانون **Sarbans-Oxley**

فالشركات يمكن أن تصنف على أن رقابتها الداخليـة ضـعيفة إذا وجـد في لجـان التـدقيق خـبراء ماليون أقل كفاءة وبعبارة أكثر تفصيلاً خبراء محاسبة مالية أقل كفاءة وخبراء ليسوا مـن تخـصص المحاسبة المالية، وكذلك يمكن إعتبار هذه الشركات ذات رقابة داخلية ضعيفة، إذا كان المـدققون أكثر إستقلالاً، بالإضافة إلى ذلك فالشركات والمؤسسات التي تتبع سياسة تغـيير المـدقق الحـديث تبدو ذات رقابة داخلية أكثر ضعفا.

(2 - 5): ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

إن هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي تقيم فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في الكويت، حيث إن معظم الدراسات السابقة قد ركزت على التدقيق الداخلي، في حين اعتمدت هذه الدراسة على نظم الرقابة الداخلية من حيث المخاطر والتسهيلات والتدقيق الداخلي واهم المعوقات التي تواجه نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الكويتية. كذلك فقد تناولت هذه الدراسة الدور الذي تلعبه الرقابة الداخلية في العمل المصرفي.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

(3 - 1) : المقدمة

(3 - 2) : منهجية الدراسة

(3 - 3) : مجتمع الدراسة وعينتها

(3 - 4) : أدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات

(3 - 5) : المعالجة الإحصائية المستخدمة

(3 - 6) : صدق أداة الدراسة وثباتها

(3 - 1): المقدمـــة

تُعد المنهجية، حلقة الربط بين ما هو متحقق من تراكم معرفي نظري وتطبيقـي، وبـين إمكانية تجسيد ذلك التراكم في حياة منظمات الأعمـال، واقعـاً وحاضـراً، ومـستقبلاً. ويعتمـد تحديد مسارات المنهجية، على ما يتيسر من ذلك التراكم، والذي ينبغي أن يخـضع للانتقـاء والاختبار في المنظمة بهدف التحقق من إمكانية استخدامها في أعمال ونشاطات المنظمـة ضـمن رؤية حالية ومستقبلية.

(3 - 2): منهجية الدراسـة

تتألف هذه الدراسة من جانبين، جانب نظري وآخر تطبيقي، ففي الجانب النظري سيتم التطرق إلى معظم الأفكار العلمية ذات العلاقة بالموضوع.

أما في الجانب التطبيقي فقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي والتحليلي الذي يهدف إلى تقييم فاعلية الرقابة على العمليات المصرفية في البنوك التجارية الكويتية، وذلك باستخدام الأسلوب التطبيقي، كما سوف يتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي بهدف جمع البيانات وتحليلها واختبار الفرضيات.

(3 - 3): مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك التجارية الكويتية والبالغ عددها (9) بنوك.

أما عينة الدراسة فتكونت من العاملين بالبنوك التجارية الكويتية في التدقيق والتفتيش

والمخاطر والتسهيلات والعمليات. وتم الاعتماد في إختيار عينة الدراسة على أسلوب العينة الملائمة (**Convenience Sample**) وهي العينة التي يكون فيها اختيار وحدات المجتمع على أساس السهولة والملاءمة من خلال توفر الأشخاص المراد توزيع الاستبانة عليهم داخل المصارف، وتم توزيع (**400**) استبانة وتم استرجاع ما مجمله (**343**) استبانة بنسبة بلغت (**85.75%**)، وبلغ عدد الاستبانات الصالحة لعملية التحليل (**173**) استبانة إذ خضعت بكاملها إلى التحليل الإحصائي. والجدول (**3 – 1**) يظهر أسماء البنوك التجارية الكويتية وعدد الاستبانات الموزعة والمستردة.

جدول (**3 - 1**)

أسماء البنوك التجارية الكويتية وعدد الاستبانات الموزعة والمستردة

الرقم	اسم البنك	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المستردة	عدد الاستبانات الصالحة للتحليل	النسبة المئوية للإستبانات الصالحة للتحليل
1	البنك الأهلي الكويتي	40	33	20	%12
2	بيت التمويل الكويتي	57	49	31	%18
3	بنك الكويت الوطني	52	42	31	%18
4	البنك التجاري الكويتي	43	40	16	%9
5	بنك برقان	41	36	17	%10
6	البنك العقاري الكويتي	26	22	12	%7
7	بنك الكويت والبحرين	45	40	14	%8
8	بنك الكويت والشرق الأوسط	41	33	13	%8
9	بنك الخليج	55	48	19	%11
المجموع		400	343	173	%100

من خلال النتائج الظاهرة في الجدول (**3 – 2**) يتبين أن المتغيرات الديمغرافية كان لها أثر كبير في فهم أفراد العينة لأسئلة الاستبانة والإجابة عليها بموضوعية، وذلك من خلال سنوات الخبرة في العمل المالي والمحاسبي والإداري والمؤهل العلمي والتخصص العلمي ومدى المشاركة في اتخاذ القرارات في البنك. حيث تبين أن ما نسبته (**77%**) من أفراد عينة الدراسة هم من الذين تتراوح سنوات خبرتهم من **3** سنوات إلى **12**سنة، وشكل ما نسبته (**12%**) من أفراد عينة الدراسة الذين تقل خبرتهم عن **3** سنوات؛ وأن (**11%**) هم من الذين تزيد خبرتهم عن **12** سنة. أما فيما يتعلق بمتغير المؤهل العلمي فقد بينت النتائج أن ما نسبته (**39%**) من أفراد عينة الدراسة هم من حملة درجة البكالوريوس في اختصاصاتهم. وأن (**28%**) هم من حملة درجة الماجستير، وبينت النتائج أيضاً أن (**19%**) من أفراد عينة الدراسة هم من حملة درجة الدبلوم، وأخيراً، تبين أن (**13 %**) من أفراد عينة الدراسة هم من حملة درجة الدكتوراه وهذا يدل على الكفاءة العلمية لأفراد عينة الدراسة. وبالنسبة للتخصص العلمي أشارت النتائج أن (**45%**) من أفراد عينة الدراسة هم من المتخصصين بالمحاسبة، وأن (**25%**) هم من المختصين بعلم إدارة الأعمال، وأن ما نسبته (**19%**) هم من المختصين بالعلوم المالية والمصرفية، وأخيراً، تبين أن (**12%**) من أفراد عينة الدراسة متخصصون بعلم الاقتصاد والاختصاصات الاخرى. وتمكن هذه التخصصات أفراد عينة الدراسة من إدراك واجبات ومتطلبات وظائفهم. وبالنسبة لمتغير المشاركة في اتخاذ القرارات في البنك، تبين أن (**45%**) هم ممن يشاركون في اتخاذ القرارات أحياناً، وأن (**18%**) هم ممن يشاركون في اتخاذ القرارات بصورة دائمة، وبينت النتائج أيضاً أن (**14%**) يشاركون غالباً في اتخاذ القرارات، وتبين أيضاً

أن (17%) من أفراد عينة الدراسة نادراً ما يشاركون في اتخاذ القرارات. وأخيراً إن (6%) من أفراد عينة الدراسة لا يشاركون في اتخاذ القرارات على الإطلاق.

جدول (3 - 2)

وصف المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
1	الجنس	ذكر	112	65
		أنثى	61	35
2	العمر	أقل من 20 سنة	-	-
		من 20 - 30 سنة	78	45
		من 30 - 40 سنة	56	32
		40 سنة فأكثر	39	23
3	المؤهل العلمي	دكتوراه	23	13
		ماجستير	49	28
		بكالوريوس	68	39
		دبلوم كلية مجتمع	33	19
		ثانوية عامة	-	-
4	التخصص العلمي	محاسبة	77	45
		علوم مالية ومصرفية / تمويل	33	19
		إدارة أعمال	43	25
		إقتصاد	7	4
		أخرى	13	8
5	سنوات الخبرة في العمل المالي والمحاسبي والإداري	أقل من 3 سنوات	21	12
		من 3 - 6 سنة	58	34
		من 6 - 9 سنة	32	18
		من 9 - 12 سنة	43	25
		12 سنة فأكثر	19	11

يتبع جدول (3 - 2)

وصف المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
6	مدى المشاركة في اتخاذ القرارات في البنك	دائماً	31	18
		غالباً	24	14
		أحياناً	78	45
		نادراً	29	17
		لا يتم على الإطلاق	11	6
7	المسمى الوظيفي	مدير مالي	21	12
		نائب المدير المالي	43	25
		رئيس قسم المحاسبة	39	23
		رئيس قسم التدقيق	38	22
		محاسب	32	18
8	اسم الدائرة	التدقيق والتفتيش	76	44
		المخاطر	28	16
		التسهيلات	26	15
		العمليات	43	25

(3 - 4): أدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات

لغرض الحصول على البيانات والمعلومات لتنفيذ مقاصد الدراسة، تم اعتماد الأدوات الآتية:

1. المعلومات المتعلقة بالجانب النظري من الدراسات، والمقالات، والرسائل الجامعية، والكتب العلمية الاجنبية والعربية المتخصصة بموضوع الدراسة.

2. الاستبانة، وهي أداة قياس تم الاعتماد في تصميمها على آراء مجموعة من الكتاب والباحثين في مجال الموضوع للحصول على البيانات الأولية والثانوية اللازمة لاستكمال الجانب التطبيقي للدراسة، وروعي فيها جعل التابع واعياً لهدفها، ومكوناتها، ودقتها، ووضوحها، وتجانسها، ووحدة اتجاه حركة المقياس ونوعه بالشكل والطريقة التي تخدم أهداف وفرضيات الدراسة، وتضمنت أسئلة ذات اختيارات متعددة وأسئلة محددة الإجابة أو مغلقة، وقد وقعت الاستبانة في ثلاثة أجزاء، هي:

(**أولاً**) بين القسم الأول متغيرات تتعلق بالخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة من خلال (**8**) فقرات، والمتضمنة (الجنس؛ والعمر؛ والمؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وسنوات الخبرة في العمل المالي والمحاسبي والإداري؛ ومدى المشاركة في اتخاذ القرارات في البنك؛ والمسمى الوظيفي؛ واسم الدائرة).

(**ثانياً**) بين القسم الثاني متغيرات تتعلق بنظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الكويتية عبر (**3**) أبعاد رئيسية لقياسها و (**30**) سؤالاً.

(**ثالثاً**) بين القسم الثالث متغيرات تتعلق بالتدقيق الداخلي في البنوك التجارية الكويتية عبر (**8**) أسئلة لقياسه.

(**رابعاً**) بين القسم الرابع متغيرات تتعلق بالالتزام بتطبيق معايير الرقابة الداخلية المقبولة والمتعارف عليها عبر (**16**) سؤالاً لقياسه.

(**خامساً**) بين القسم الخامس متغيرات تتعلق بالصعوبات أو المعوقات الخاصة بأنظمة الرقابة الداخلية التي تواجه البنوك التجارية الكويتية عبر (**7**) أسئلة لقياسه.

ونتيجة لما ذكر فقد استقر الرأي على المقياس بعد إجراء تعديل في فقراته، إضافة وحذفاً، شطراً وجمعاً، تثبيتاً وإعادة صياغة، وصحح المقياس قبل اجتيازه التحكيم لغوياً وبعده.

وتكون المقياس من (**61**) فقرة تراوح مدى الاستجابة من (**1- 5**) وكان المقياس:

موافق تماماً	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق تماماً
5	4	3	2	1

(3 - 5): المعالجة الإحصائية المستخدمة

تختلف أساليب التحليل الإحصائي، من حيث شمولها، وعمقها، وتعقيدها باختلاف الهدف من إجرائها. وبغية الوصول إلى مؤشرات معتمدة تدعم أهداف الدراسة وفرضياتها فقد تم فحص البيانات وتبويبها وجدولتها ليسهل التعامل معها بواسطة الكمبيوتر، وتم استشارة متخصصين في الجوانب الإحصائية، ومعالجة البيانات لغرض اختبار أنموذج الدراسة وفرضياتها، حيث تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (**SPSS**) لتحليل بيانات الاستبانة والحصول على مخرجات لجميع أسئلة الاستبانة لمعرفة مدى موافقة أفراد عينة الدراسة على اسئلة الاستبانة المختلفة:

- معامل **Cronbach Alpha** للتأكد من درجة ثبات المقياس المستخدم.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية من أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة ومعرفة الأهمية النسبية.
- اختبار **T** لعينة واحدة.
- مستوى الأهمية، الذي تم تحديده طبقاً للمقياس الآتي:

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{الحد الأعلى للبديل} - \text{الحد الأدنى للبديل}}{\text{عدد المستويات}}$$

$$\frac{5 - 1}{3} = \frac{4}{3} = 1.33$$

وبذلك تكون الأهمية المنخفضة من **1** – أقل من **2.33**

والأهمية المتوسطة من **2.33** – **3.66**

والاهمية المرتفعة من **3.67** فأكثر.

(3 - 6): صدق أداة الدراسة وثباتها

أ) الصدق الظاهري

تطلب التحقق من الصدق الظاهري للمقياس الاستعانة بالمحكمين من أعضاء الهيئة التدريسية المنتمين إلى علوم المحاسبة والإدارة، بقصد الإفادة من خبرتهم في اختصاصاتهم، مما جعل المقياس أكثر دقة وموضوعية في القياس.

وحرص الباحث على أن يُنجز ملء الاستبانة بحضوره لتوضيح أية فقرة قد يتطلب الأمر توضيحها، مما زاد في الاطمئنان إلى صحة النتائج التي تم التوصل إليها، وقد بلغ عدد المحكمين (**4**)، وبلغت نسبة الاستجابة الكلية (**100%**)، ينظر الملحق (**2**).

ب) ثبات أداة الدراسة

من أجل البرهنة على أن الاستبانة تقيس العوامل المراد قياسها، والتثبت من صدقها، قام الباحث باجراء اختبار مدى الاتساق الداخلي لفقرات المقياس، حيث تم تقييم تماسك المقياس بحساب **Cronbach Alpha**. الذي يعتمد على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، وهو يشير إلى قوة الارتباط والتماسك بين فقرات المقياس، إضافة لذلك فإن معامل **Alpha** يزود بتقدير جيد للثبات. وللتحقق من ثبات أداة الدراسة بهذه الطريقة، طبقت معادلة **Cronbach Alpha** على درجات أفراد عينة الثبات. وعلى الرغم من عدم وجود قواعد قياسية بخصوص القيم المناسبة **Alpha** لكن من الناحية التطبيقية يعد (**Alpha ≥ 0.60**) معقولا في البحوث المتعلقة بالإدارة والعلوم الإنسانية. انظر الجدول (**3ـــ3**).

الجدول (3ــ3)

معامل ثبات الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبانة (كرونباخ ألفا)

الرقم	البعد	قيمة (α)ألفا
1	نظم الرقابة الإدارية	87.6
2	نظم الرقابة المحاسبية و المالية	70.5
3	نظم الضبط الداخلي	75.6
4	التدقيق الداخلي	76.5
5	الالتزام بتطبيق معايير الرقابة الداخلية المقبولة	79.9
6	الصعوبات أو المعوقات الخاصة بأنظمة الرقابة الداخلية	80.9
	الاستبانة ككل	86.4

وتدل معاملات الثبات هذه على تمتع الأداة بصورة عامة بمعامل ثبات عالٍ على قدرة الأداة على تحقيق أغراض الدراسة وفقاً لـ (Sekaran, 2003). حيث يتضح من الجدول (3ــــ2) أن أعلى معامل ثبات أبعاد الاستبانة حققه بعد نظم الرقابة الإدارية بقيمة (87.6)، يليه مباشرة بعد الصعوبات أو المعوقات الخاصة بأنظمة الرقابة الداخلية بقيمة (80.9). فيما يلاحظ أن أدنى قيمة للثبات كانت لبعد نظم الرقابة المحاسبية و المالية بقيمة (70.5). وهو ما يشير إلى إمكانية ثبات النتائج التي يمكن أن تسفر عنها الاستبانة نتيجة تطبيقها.

الفصل الرابع

نتائج التحليل واختبار الفرضيات

(4 - 1): المقدمة

(4 - 2): الإجابة عن أسئلة الدراسة

(4 - 3): اختبار فرضيات الدراسة

(4 - 1): المقدمـــة

يهدف هذا الفصل إلى عرض نتائج استخدام بعض الاساليب الإحصائية الوصفية التي أفرزتها الاستبانة، من خلال تحليل آراء أفراد عينة الدراسة حول تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في الكويت، وتم استخدام جداول التوزيع التكراري والنسب المئوية والأوساط الحسابية لتقدير المستويات، والانحرافات المعيارية. وقد تم عرض النتائج عبر محورين رئيسيين تغطي متغيرات الدراسة، وفقاً للآتي:

الإجابة عن أسئلة الدراسة

اختبار فرضيات الدراسة

(4 - 2) : الإجابة عن أسئلة الدراسة

السؤال الاول : ما مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الكويتية ؟ للإجابة عن هذا السؤال قام الباحث بتجزئته إلى مجموعة من الاسئلة الفرعية :

السؤال الفرعي الاول : ما مدى فاعلية نظم الرقابة الإدارية في البنوك التجارية الكويتية ؟

للاجابة عن هذا السؤال استعان الباحث بكل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وأهمية الفقرة، كما هو موضح بالجدول (**4 ـ 1**).

جدول (4ـــ1): مدى فاعلية نظم الرقابة الإدارية في البنوك التجارية الكويتية

الرقم	مدى فاعلية نظم الرقابة الإدارية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب أهمية الفقرة	الاهمية
1	يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالبنك بالنزاهة والموضوعية والقيم الأخلاقية	3.10	1.16	7	متوسطة
2	قيام الإدارة بتبني سياسات من شأنها منع الأفراد من ارتكاب تصرفات غير مستقيمة	2.99	1.12	8	متوسطة
3	قيام الإدارة بوضع توصيف وظيفي يحدد الواجبات التي تتطلبها مختلف الوظائف	2.87	1.09	9	متوسطة
4	وجود موظفين ذوو كفاءة ومهنية عالية فضلاً عن الأمانة، يقومون بتنفيذ واجباتهم بدقة	2.85	1.02	11	متوسطة
5	وجود هيكل تنظيمي واضح وفعال يلاءم حجم وطبيعة أعمال البنك، كما يوجد استقلال تنظيمي للإدارات المختلفة	2.91	1.02	10	متوسطة
6	وجود تسلسل إداري يوضح خطوط السلطة و المسؤولية بحيث يمكن تحديد المسؤولية عن أي أخطاء أو مخالفات قد تحدث	3.12	0.90	6	متوسطة
7	التأكد من عدم إعطاء مسروليات لعدد محدود من الموظفين، وأن كل موظف يخضع لمسؤول معين يشرف عليه و يقيم أداؤه	3.47	0.93	4	متوسطة
8	وجود آلية محددة يتبعها البنك في تعين الموظفين وترقيتهم واعطائهم الحوافز، وتغييرهم	3.42	1.00	5	متوسطة
9	تأكيد لجنة التدقيق على أن الإدارة تعمل على تطبيق نظام الرقابة الداخلية الإدارية	3.56	1.01	3	متوسطة
10	قيام الإدارة بتبني سياسات من شأنها منع الأفراد من ارتكاب تصرفات غير مستقيمة	3.47	1.02	4	متوسطة
11	قيام الإدارة باتخاذ الإجراءات الصحيحة في الوقت الملائم عند تلقيها تقارير بالمخالفات	3.75	0.84	1	مرتفعة
12	وجود استجابة من قبل الإدارة لتقارير نظام الرقابة الداخلية التي يعدها كل من المدقق الخارجي والداخلي والعمل بها ولتصويب الانحرافات ان وجدت	3.67	0.91	2	مرتفعة
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام		3.27	1.00		متوسطة

يشير الجدول (4ـــ1) الى مدى فاعلية نظم الرقابة الإدارية في البنوك التجارية الكويتية، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لها بين (2.85 ـ 3.75)، بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام لفاعلية نظم الرقابة الإدارية في البنوك التجارية الكويتية البالغ (3.27). حيث جاءت الفقرة

التي تنص على "قيام الإدارة باتخاذ الإجراءات الصحيحة في الوقت الملائم عند تلقيها تقارير بالمخالفات" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (**3.75**) وانحراف معياري بلغ (**0.84**) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام والإنحراف المعياري العام. وحصلت فقرة "وجود موظفين ذوو كفاءة ومهنية عالية فضلاً عن الأمانة، يقومون بتنفيذ واجباتهم بدقة" على المرتبة الحادية عشرة والأخيرة بمتوسط حسابي (**2.85**) وانحراف معياري بلغ (**1.02**) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام. حيث يتبين من الانحرافات المعيارية التشتت العالي من قبل أفراد الدراسة عن الإجابة عن مدى فاعلية نظم الرقابة الإدارية في البنوك التجارية الكويتية وهو مؤشر على أن مستوى فاعلية نظم الرقابة الإدارية كانت متوسطة وهو ما انعكس على المتوسط الحسابي العام لمستوى فاعلية نظم الرقابة الإدارية في البنوك التجارية الكويتية الذي بلغ الدرجة المتوسطة.

السؤال الفرعي الثاني: ما مدى فاعلية نظم الرقابة المحاسبية والمالية في البنوك التجارية الكويتية ؟

للإجابة عن هذا السؤال استعان الباحث بكل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وأهمية الفقرة، كما هو موضح بالجدول (**4 ـ 2**).

جدول (4ـ2): مدى فاعلية نظم الرقابة المحاسبية والمالية

الرقم	مدى فاعلية نظم الرقابة المحاسبية والمالية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب أهمية الفقرة	الاهمية
13	وجود عناصر النظام المحاسبي بشكل مكتمل كما أن نظم المعلومات المحاسبية و الإدارية المتبعة في الوحدة كافية	3.62	0.79	3	متوسطة
14	وجود إجراءات رقابة في النظام المحاسبي تمنع حذف عمليات سبق تسجيلها	3.62	0.91	3	متوسطة
15	وجود مجموعة متكاملة من الدفاتر و السجلات ودليل مبوب للحسابات و مجموعة من المستندات تفي باحتياجات البنك سواءاً يدوياً أو الكترونيا	3.58	0.94	5	متوسطة
16	وجود تعليمات تتضمن عدم اثبات اي مستند ما لم يكن معتمداً من الموظفين المسؤولين ومرفقاً به الوثائق المؤيدة	3.54	0.99	7	متوسطة
17	وجود أرقام ذات مدلول للحسابات ووجود تعليمات واضحة لما يجب تضمينه تحت كل بند أو حساب بالإضافة الى حسابات مراقبة اجمالية	3.80	0.81	1	مرتفعة
18	تصميم دورات محاسبية ومستندية تحقق رقابة فعالة يراعى فيها البساطة و الوضوح وخدمة السجل أو المستند هدفاً من أهداف المشروع وأن يراعي في تصميمه كافة استخداماته المحتملة تلافياً لتغيير النماذج في كل حين .	3.57	0.88	6	متوسطة
19	قيام البنك بتسجيل كافة العمليات في الفترة المحاسبية الخاصة بها	3.49	0.89	8	متوسطة
20	قيام البنك بترحيل الحسابات التي سبق تسجيلها الى السجلات المساعدة و تلخيصها	3.59	0.92	4	متوسطة
21	تقوم بالتأكد من توفير المعلومات المالية الكافية وفي الوقت المناسب للأشخاص المعنيين لتمكينهم من تحمل مسؤولياتهم في البنك	3.54	0.99	7	متوسطة
22	تقوم بالتأكد من أن أداء الادارة والمستندات يتم تحليلها دورياً لتحديد و الأخذ بعين الاعتبار النتائج والمخاطر ذات العلاقة لكل من البنك ومستوى الأنشطة	3.65	0.89	2	متوسطة
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام		3.60	0.90		متوسطة

يشير الجدول (4ـ2) إلى مدى فاعلية نظم الرقابة المحاسبية والمالية في البنوك التجارية الكويتية، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لها بين (3.49 ـ 3.80)، بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام لفاعلية نظم الرقابة المحاسبية والمالية في البنوك التجارية الكويتية البالغ (3.60).

حيث جاءت الفقرة التي تنص على "وجود أرقام ذات مدلول للحسابات ووجود تعليمات واضحة

لما يجب تضمينه تحت كل بند أو حساب بالإضافة إلى حسابات مراقبة إجمالية" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (**3.80**) وإنحراف معياري بلغ (**0.81**) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام والإنحراف المعياري العام. فيما حصلت فقرة "قيام البنك بتسجيل كافة العمليات في الفترة المحاسبية الخاصة بها" على المرتبة الثامنة والأخيرة بمتوسط حسابي (**3.49**) وانحراف معياري بلغ (**0.89**) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام. حيث يتبين من الانحرافات المعيارية التشتت العالي من قبل أفراد الدراسة عن الإجابة عن مدى فاعلية نظم الرقابة المحاسبية والمالية في البنوك التجارية الكويتية وهو مؤشر على أن مستوى فاعلية نظم الرقابة المحاسبية والمالية كانت متوسطة وهو ما انعكس على المتوسط الحسابي العام لمستوى فاعلية نظم الرقابة المحاسبية والمالية في البنوك التجارية الكويتية الذي بلغ الدرجة المتوسطة.

السؤال الفرعي الثالث: ما مدى فاعلية نظم الضبط الداخلي في البنوك التجارية الكويتية ؟

للإجابة عن هذا السؤال استعان الباحث بكل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وأهمية الفقرة، كما هو موضح بالجدول (**4ـ3**).

جدول (4ـ3): مدى فاعلية نظم الضبط الداخلي

الرقم	مدى فاعلية نظم الضبط الداخلي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب أهمية الفقرة	الاهمية
23	يقوم البنك بالتأكد من مدى توزيع المسؤوليات و تفويض السلطة وتوفيرها لأساس المساءلة والرقابة في البنك	3.57	0.92	3	متوسطة
24	يقوم البنك بالتأكد من مدى تأثير نقل الموظفين على قدرة اقسام العمل في أداء الوظيفة عملياً في البنك	3.72	0.94	1	مرتفعة
25	يقوم البنك بالتأكد من أن السياسات و الاجراءات موثقة وم توصيلها لجميع الموظفين في البنك	3.63	0.98	2	متوسطة
26	يقوم البنك بالتأكد من مدى توافق الأهداف التي وضعتها الإدارة للأقسام المختلفة مع أهداف البنك والخطط الاستراتيجية	3.63	0.93	2	متوسطة
27	يقوم البنك بالتأكد من أن أنشطة الرقابة موضوعة لتجنب المخاطر في البنك	3.52	1.18	4	متوسطة
28	يقوم البنك بالتأكد من أن السياسات و الاجراءات لمجموعة العمل في البنك تسمح للموظفين بالقيام بوظائفهم عملياً .	3.43	1.07	5	متوسطة
29	يقوم البنك بالتأكد من أن الموارد ، الأدوات كافية والوقت متاح لانجاز أهداف وحدة عمل الموظف في البنك	3.36	1.09	6	متوسطة
30	تستجيب الادارة للتوصيات الداخلية والخارجية المعدة بواسطة المدققين والمنظمين لتقوية نظام الرقابة والضبط الداخلي في البنك	3.36	1.11	6	متوسطة
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	3.53	1.03		متوسطة

يشير الجدول (4ـ3) إلى مدى فاعلية نظم الضبط الداخلي في البنوك التجارية الكويتية، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لها بين (3.36 ـ 3.72)، بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام لفاعلية نظم الرقابة المحاسبية والمالية في البنوك التجارية الكويتية البالغ (3.53). وجاءت الفقرة التي تنص على "يقوم البنك بالتأكد من مدى تأثير نقل الموظفين على قدرة اقسام العمل في أداء الوظيفة عملياً في البنك" في المرتبة الاولى بمتوسط حسابي (3.72) وانحراف معياري بلغ (0.94) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام. فيما حصلت الفقرات "يقوم البنك بالتأكد من أن الموارد، الأدوات كافية والوقت متاح لإنجاز أهداف وحدة عمل الموظف في

البنك ، تستجيب الإدارة للتوصيات الداخلية والخارجية المعدة بواسطة المدققين والمنظمين لتقوية نظام الرقابة والضبط الداخلي في البنك" على المرتبة السادسة والأخيرة بمتوسط حسابي (**3.36**) وانحراف معياري بلغ (**1.09 ؛ 1.11**) على التوالي بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام. حيث يتبين من الانحرافات المعيارية التشتت العالي من قبل أفراد الدراسة عن الإجابة عن مدى فاعلية نظم الضبط الداخلي في البنوك التجارية الكويتية وهو مؤشر على أن مستوى فاعلية نظم الضبط الداخلي كانت متوسطة وهو ما انعكس على المتوسط الحسابي العام لمستوى فاعلية نظم الضبط الداخلي في البنوك التجارية الكويتية الذي بلغ الدرجة المتوسطة.

السؤال الثاني: ما مدى التزام البنوك التجارية الكويتية بتطبيق معايير الرقابة الداخلية المقبولة و المتعارف عليها ؟

للإجابة عن هذا السؤال استعان الباحث بكل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وأهمية الفقرة، كما هو موضح بالجدول (**4 ـــ 4**).

جدول (4ـ4): مدى التزام البنوك التجارية الكويتية بتطبيق معايير الرقابة الداخلية المقبولة والمتعارف عليها

الرقم	التزام البنوك التجارية الكويتية بتطبيق معايير الرقابة الداخلية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب أهمية الفقرة	الاهمية
39	قيام إدارة البنك بتحليل الأخطار و تصنيفها و تحديد احتمالية حدوثها وفقاً للمبادىء المحاسبية المتعارف عليها	3.59	1.16	9	متوسطة
40	تأكد مدقق الحسابات من أن الإدارة تقوم بتقدير المخاطر الناتجة عن تطبيق الأنظمة الجديدة	3.66	0.94	6	متوسطة
41	قيام الإدارة بالاحتياط لتغيير مبدأ من المبادىء الدولية المتعارف عليها أو تغيير في القوانين و الأنظمة	3.64	0.98	7	متوسطة
42	تأكد مدقق الحسابات من أن الإدارة تقدر مخاطر ترك الموظفين لعملهم فيها	3.47	1.07	13	متوسطة
43	وجود تقدير للأخطاء المتمثلة في الخطأ البشري الناتج عن الاهمال و السهو و سوء الفهم للتعليمات	3.60	0.99	8	متوسطة
44	تأكد المدقق من قيام الإدارة بالاحتياط ضد خطر امكانية قيام الشخص المسؤول عن أداء الرقابة الداخلية بسوء استعمال هذه المسؤولية	3.52	1.04	11	متوسطة
45	تقوم دائرة الرقابة بالتأكد من أن الآليات الموضوعة لكشف عيوب الرقابة الداخلية و التقرير عنها للإدارة العليا	3.92	0.85	2	مرتفعة
46	يطبق البنك ابعاد أو عناصر الرقابة الداخلية المتعارف عليها في لجنة بازل(2) وهي : الاشراف الإداري و ثقافة الرقابة التعريف بالمخاطر و تقييمها انشطة الرقابة و فصل المهام متابعة العمليات و تصويب الخلل	3.77	0.90	3	مرتفعة
47	تقوم الإدارة التنفيذية باطلاع كافة الموظفين على ادوارهم في إطار عمليات الرقابة الداخلية بطريقة واضحة و مكتوبة	4.08	0.81	1	مرتفعة
48	تقوم الإدارة التنفيذية بتحديد المخاطر التي يمكن السيطرة عليها ، والمخاطر التي لا يمكن السيطرة عليها	3.52	0.79	11	متوسطة
49	تضع الإدارة التنفيذية اجراءات بشكل بشكل سريع لمواجهة الأخطار	3.58	0.92	10	متوسطة
50	تؤدي إدارة السقوف و التفويضات الخاصة بها المحدودة من قبل الإدارة التنفيذية الى تحسين اجراءات الرقابة الداخلية	3.66	0.96	6	متوسطة
51	تحرص الإدارة التنفيذية على تطبيق مبدأ فصل المهام وعدم ايكال مهام متعارضة لموظف واحد	3.70	1.00	5	مرتفعة
52	توفر ضوابط رقابية مختلفة تستخدم في حالة الطوارئ تضمن عدم التوقف عن العمل أو التعرض للخسائر	3.73	1.04	4	مرتفعة
53	يتمتع العاملين في مجال الرقابة الداخلية بكامل صلاحية الوصول الى كافة السجلات و الوثائق الخاصة بكافة أعمال البنك	3.60	0.97	8	متوسطة
54	في إطار عمليات التدقيق الداخلي يتم ابلاغ المستوى الإداري المعني و في الوقت المناسب عن أية ثغرات أو مشكلات في نظام الرقابة الداخلية	3.50	1.02	12	متوسطة
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام		3.66	0.96		متوسطة

يشير الجدول (**4 – 4**) إلى مدى فاعلية التزام البنوك التجارية الكويتية بتطبيق معايير الرقابة الداخلية المقبولة و المتعارف عليها، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لها بين (**3.47 - 4.08**)، بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام لفاعلية نظم الرقابة الإدارية في البنوك التجارية الكويتية البالغ (**3.66**). حيث جاءت الفقرة التي تنص على "تقوم الإدارة التنفيذية باطلاع كافة الموظفين على ادوارهم في إطار عمليات الرقابة الداخلية بطريقة واضحة و مكتوبة" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (**4.08**) وانحراف معياري بلغ (**0.81**) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام. فيما حصلت فقرة "تأكد مدقق الحسابات من أن الإدارة تقدر مخاطر ترك الموظفين لعملهم فيها" على المرتبة الثالثة عشرة والأخيرة بمتوسط حسابي (**3.47**) وانحراف معياري بلغ (**1.07**) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام. حيث يتبين من الانحرافات المعيارية التشتت العالي من قبل أفراد الدراسة عن الإجابة عن مدى التزام البنوك التجارية الكويتية بتطبيق معايير الرقابة الداخلية المقبولة والمتعارف عليها، وهو مؤشر على أن مستوى التزام البنوك التجارية الكويتية بتطبيق معايير الرقابة الداخلية المقبولة والمتعارف عليها كان متوسط وهو ما انعكس على المتوسط الحسابي العام لمستوى التزام البنوك التجارية الكويتية بتطبيق معايير الرقابة الداخلية المقبولة والمتعارف عليها كان متوسط الذي بلغ الدرجة المتوسطة.

السؤال الثالث: ما المعوقات التي تحد من فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الكويتية؟

للإجابة عن هذا السؤال استعان الباحث بكل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وأهمية الفقرة، كما هو موضح بالجدول (4ـ5).

جدول (4ـ5): المعوقات التي تواجهها نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الكويتية

الرقم	المعوقات التي تواجهها نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الكويتية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب أهمية الفقرة	الاهمية
55	عدم وضوح أهداف البنك واستراتيجيته مما يجعل من الصعب ترجمة هذه الأهداف والاستراتيجيات في أنظمة الرقابة الداخلية القابلة للتطبيق في البنك	3.90	0.83	2	مرتفعة
56	عدم قناعة الإدارة العليا في البنك بضرورة مشاركة جميع المستويات الإدارية في عمليات الرقابة الداخلية	3.76	0.89	5	مرتفعة
57	عدم وجود أشخاص مؤهلين في البنك تقوم بمهام أنظمة الرقابة الداخلية	3.83	0.92	3	مرتفعة
58	عدم الاستفادة من التغذية العكسية (الراجعة) عن مخرجات أنظمة الرقابة الداخلية	3.80	0.99	4	مرتفعة
59	التهرب من تحديد المسؤولية والاشخاص المسؤولين في حالة وجود انحرافات و اختلاسات	3.80	0.98	5	مرتفعة
60	هناك معيقات تتعلق بالتسهيلات الفنية و التقنية لتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية في البنك	3.75	1.00	6	مرتفعة
61	التكلفة المالية تعتبر عقبة أمام البنك لتبني و تطبيق مفهوم أنظمة الرقابة الداخلية	4.06	0.82	1	مرتفعة
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	3.84	0.92		مرتفعة

يشير الجدول (4 ـ 5) إلى المعوقات التي تواجهها نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الكويتية، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.75 ـ 4.06)، بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام للمعوقات التي تواجهها نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الكويتية البالغ (3.84). وجاءت الفقرة التي تنص على "التكلفة المالية تعتبر عقبة أمام البنك لتبني و تطبيق مفهوم أنظمة الرقابة الداخلية" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.06) وانحراف معياري

بلغ (0.82) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام. فيما حصلت فقرة "هناك معيقات تتعلق بالتسهيلات الفنية و التقنية لتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية في البنك" على المرتبة السادسة والأخيرة بمتوسط حسابي (3.75) وانحراف معياري بلغ (1.00) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام. حيث يتبين من الانحرافات المعيارية التشتت العالي من قبل أفراد الدراسة عن الإجابة عن المعوقات التي تواجهها نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الكويتية، وهو مؤشر على أن هناك معوقات تواجه تطبيق نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الكويتية، وهو ما انعكس على المتوسط الحسابي العام لمستوى بوجود معوقات تواجه تطبيق نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الكويتية الذي بلغ الدرجة المتوسطة.

(4 - 3): اختبار فرضيات الدراسة

عمل الباحث في هذا الجانب على اختبار فرضيات الدراسة الرئيسية والفرعية، حيث تركزت مهمة هذه الفقرة على اختبار مدى قبول أو رفض فرضيات الدراسة من خلال استخدام اختبار T لعينة واحدة، وذلك كما يلي:

الفرضية الرئيسية الأولى HO_1

"لا تتسم نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الكويتية بالفاعلية "؟

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام T لعينة واحدة للتحقق من اتسام نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الكويتية بالفاعلية، وكما هو موضح في الجدول (4 – 6).

جدول (4ـ6)

نتائج اختبار **T** للتحقق من إتسام نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الكويتية بالفاعلية

البيان	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	T المحسوبة	T الجدولية	DF درجات الحرية	Sig* مستوى الدلالة
اتسام نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الكويتية بالفاعلية	3.449	0.684	8.640	1.645	172	0.000

يوضح الجدول (4ـ6) نتيجة اتسام نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الكويتية بالفاعلية. حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الكويتية تتسم بالفاعلية، إذا بلغت قيمة **T** المحسوبة (**8.640**) وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq$ **0.05**) بالمقارنة مع قيمة **T** الجدولية البالغة (**1.645**). وعليه ترفض الفرضية العدمية الأولى، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

تتسم نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الكويتية بالفاعلية عند مستوى دلالة (0.05)

وهو ما يشير إلى أن البنوك التجارية الكويتية عينة الدراسة تستخدم نظم الرقابة الداخلية المتعارف عليها وأن هذه النظم تتسم بالفاعلية.

وللتحقق من اتسام كل نظام فرعي من نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الكويتية بالفاعلية، تم تقسيم الفرضية الرئيسية إلى ثلاث فرضيات فرعية، وتم استخدام اختبار **T** لعينة واحدة لاختبار كل فرضية فرعية على حدة، وكما يلي:

HO_{1-1}: لا تتسم نظم الرقابة الإدارية في البنوك التجارية الكويتية بالفاعلية عند مستوى دلالة (**0.05**).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار **T** لعينة واحدة، كما هو موضح في الجدول (**4 – 7**).

جدول (**4 – 7**) نتائج اختبار **T** للتحقق من إتسام نظم الرقابة الإدارية في البنوك التجارية الكويتية بالفاعلية

البيان	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	T المحسوبة	T الجدولية	DF درجات الحرية	Sig* مستوى الدلالة
إتسام نظم الرقابة الإدارية في البنوك التجارية الكويتية بالفاعلية	3.265	0.772	4.521	1.645	172	0.000

يوضح الجدول (**4–7**) نتيجة اتسام نظم الرقابة الإدارية في البنوك التجارية الكويتية بالفاعلية. حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الكويتية تتسم بالفاعلية، إذ بلغت قيمة **T** المحسوبة (**4.521**) وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq$ **0.05**) بالمقارنة مع قيمة **T** الجدولية البالغة (**1.645**). وعليه ترفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

تتسم نظم الرقابة الإدارية في البنوك التجارية الكويتية بالفاعلية عند مستوى دلالة (0.05)

HO_{1-2}: لا تتسم نظم الرقابة المحاسبية والمالية في البنوك التجارية الكويتية بالفاعلية عند مستوى دلالة (**0.05**).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار **T** لعينة واحدة، وكما هو موضح في الجـدول (**4 – 8**).

جدول (**4 – 8**) نتائج اختبار **T** للتحقق من اتسام نظم الرقابة المحاسبية والمالية في البنوك التجارية الكويتية بالفاعلية

البيان	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	T المحسوبة	T الجدولية	DF درجات الحرية	Sig* مستوى الدلالة
اتسام نظم الرقابة المحاسبية والمالية في البنوك التجارية الكويتية بالفاعلية	3.592	0.677	11.514	1.645	172	0.000

يوضح الجدول (**4–8**) نتيجة اتسام نظم الرقابة المحاسـبية والماليـة في البنـوك التجاريـة الكويتية بالفاعلية. حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن نظم الرقابة المحاسـبية والماليـة في البنوك التجارية الكويتية تتسم بالفاعلية، إذا بلغت قيمة **T** المحـسوبة (**11.514**) وهـي دالـة عنـد مستوى ($\alpha \leq$ **0.05**) بالمقارنة مع قيمة **T** الجدولية البالغة (**1.645**). وعليه ترفض الفرضية العدمية الفرعية الثانية، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

تتسم نظم الرقابة المحاسبية والمالية في البنوك التجارية الكويتية بالفاعلية عند مستوى دلالة (0.05)

HO1-3: لا تتسم نظم الضبط الداخلي في البنوك التجارية الكويتية بالفاعلية عند مستوى دلالة (**0.05**).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار **T** لعينة واحدة، وكما هو موضح في الجدول (**4 – 9**).

جدول (**4 – 9**) نتائج اختبار **T** للتحقق من اتسام نظم الضبط الداخلي في البنوك التجارية الكويتية بالفاعلية

البيان	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	T المحسوبة	T الجدولية	DF درجات الحرية	Sig* مستوى الدلالة
اتسام نظم الضبط الداخلي في البنوك التجارية الكويتية بالفاعلية	3.564	0.808	9.181	1.645	172	0.000

يوضح الجدول (**4–9**) نتيجة اتسام نظم الضبط الداخلي في البنوك التجارية الكويتية بالفاعلية. حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن نظم الضبط الداخلي في البنوك التجارية الكويتية تتسم بالفاعلية، إذ بلغت قيمة **T** المحسوبة (**9.181**) وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq$ **0.05**) بالمقارنة مع قيمة **T** الجدولية البالغة (**1.645**). وعليه ترفض الفرضية العدمية الفرعية الثالثة، وتقبل الفرضية البديلة االتي تنص على:

تتسم نظم الضبط الداخلي في البنوك التجارية الكويتية بالفاعلية عند مستوى دلالة (0.05)

الفرضية الرئيسية الثانية HO_2

"لا يتسم التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الكويتية بالفاعلية "؟

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام T لعينة واحدة للتحقق من اتسام التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الكويتية بالفاعلية، وكما هو موضح في الجدول (4ـ10).

جدول (4ـ10)

نتائج اختبار T للتحقق من إتسام التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الكويتية بالفاعلية

البيان	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	T المحسوبة	T الجدولية	DF درجات الحرية	Sig* مستوى الدلالة
اتسام التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الكويتية بالفاعلية	3.594	0.857	9.121	1.645	172	0.000

يوضح الجدول (4ـ10) نتيجة اتسام التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الكويتية بالفاعلية. حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي ان التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الكويتية تتسم بالفاعلية، إذ بلغت قيمة T المحسوبة (9.121) وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بالمقارنة مع قيمة T الجدولية البالغة (1.645). وعليه ترفض الفرضية العدمية الثانية، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

يتسم التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الكويتية بالفاعلية عند مستوى دلالة (0.05)

الفرضية الرئيسية الثالثة HO_3

"لا تلتزم البنوك التجارية الكويتية بتطبيق معايير الرقابة الداخلية المقبولة والمتعارف عليها"؟

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام **T** لعينة واحدة للتحقق من التزام البنوك التجارية الكويتية بتطبيق معايير الرقابة الداخلية المقبولة والمتعارف عليها، وكما هو موضح في الجدول (**4ــ11**).

جدول (**4ــ11**)

نتائج اختبار **T** للتحقق من التزام البنوك التجارية الكويتية بتطبيق معايير الرقابة الداخلية المقبولة والمتعارف عليها

البيان	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	T المحسوبة	T الجدولية	DF درجات الحرية	Sig* مستوى الدلالة
التزام البنوك التجارية الكويتية بتطبيق معايير الرقابة الداخلية	3.673	0.700	12.647	1.645	172	0.000

يوضح الجدول (**4ــ11**) نتيجة التزام البنوك التجارية الكويتية بتطبيق معايير الرقابة الداخلية المقبولة والمتعارف عليها. حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن البنوك التجارية الكويتية تلتزم بتطبيق معايير الرقابة الداخلية المقبولة والمتعارف عليها، إذ بلغت قيمة **T** المحسوبة (**12.647**) وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq$ **0.05**) بالمقارنة مع قيمة **T** الجدولية البالغة (**1.645**). وعليه ترفض الفرضية العدمية الرئيسة الثالثة، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

تلتزم البنوك التجارية الكويتية بتطبيق معايير الرقابة الداخلية المقبولة والمتعارف عليها عند مستوى دلالة (0.05)

الفرضية الرئيسية الرابعة HO_4

" لا تواجه البنوك التجارية الكويتية أية صعوبات او معوقات تحد من فاعلية الرقابة الداخلية فيها "؟

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام **T** لعينة واحدة للتحقق من مواجهة البنوك التجارية الكويتية أية صعوبات أو معوقات خاصة تحد من فاعلية الرقابة الداخلية فيها، كما هو موضح في الجدول (**4ــ12**).

جدول (**4ــ12**)

نتائج اختبار **T** للتحقق من مواجهة البنوك التجارية الكويتية أية صعوبات أو معوقات تحد من فاعلية الرقابة الداخلية فيها

البيان	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	T المحسوبة	T الجدولية	DF درجات الحرية	Sig* مستوى الدلالة
مواجهة البنوك التجارية الكويتية أية معوقات تحد من فاعلية الرقابة الداخلية فيها	3.843	0.725	15.290	1.645	172	0.000

يوضح الجدول (4ـــ12) نتيجـة المعوقـات أو الـصعوبات الـتي تحـد مـن فاعليـة الرقابـة الداخليـة في البنـوك التجاريـة الكويتيـة. حيـث أظهـرت نتـائج التحليـل الإحـصائي أن البنـوك التجارية الكويتيـة تواجـه معوقـات تحـد مـن فاعليـة الرقابـة الداخليـة فيهـا، إذ بلغـت قيمـة T المحسوبة (15.290) وهي دالة عند مـستوى ($\alpha \leq 0.05$) بالمقارنـة مـع قيمـة T الجدوليـة البالغـة (1.645). وهذا يؤكد عدم صحة قبول الفرضية الرئيسية الرابعة، وعليـه تـرفض الفرضـية الـصفرية وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

تواجه البنوك التجارية الكويتية صعوبات أو معوقـات خاصة بأنظمة الرقـابة الداخلية فيها عند مستوى دلالة (0.05)

والجدول (4 ـــ 13) يلخص نتائج اختبار فرضيات الدراسة

جدول (4 ــ 13)

ملخص نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية	نتيجة اختبار الفرضيات الإحصائية		نتيجة الفرضية الصفرية
	T المحسوبة	T الجدولية	
لا تتسم نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الكويتية بالفاعلية	8.640	1.645	رفض
لا تتسم نظم الرقابة الإدارية في البنوك التجارية الكويتية بالفاعلية	4.521	1.645	رفض
لا تتسم نظم الرقابة المحاسبية والمالية في البنوك التجارية الكويتية بالفاعلية	11.514	1.645	رفض
لا تتسم نظم الضبط الداخلي في البنوك التجارية الكويتية بالفاعلية	9.181	1.645	رفض
لا يتسم التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الكويتية بالفاعلية	9.121	1.645	رفض
لا تلتزم البنوك التجارية الكويتية بتطبيق معايير الرقابة الداخلية المقبولة والمتعارف عليها	12.647	1.645	رفض
لا تواجه البنوك التجارية الكويتية أية صعوبات او معوقات تحد من فاعلية الرقابة فيها	15.290	1.645	رفض

يتضح من الجدول أعلاه أن كافة أبعاد فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الكويتية تتسم بالفاعلية، وأن البنوك التجارية الكويتية تواجه معوقات تتعلق بنظم الرقابة الداخلية المعمول بها.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

(5 - 1): المقدمـــــة

(5 - 2): النتــائج

(5 - 3): التوصيات

(5 - 1): المقدمــــة

كُرس هذا الفصل الذي يعد نهاية الجهد المبذول في إعـداد هـذه الدراسـة لاسـتعراض أهـم النتائج المستندة على ما تقدم من تحليل، وتفسير نظري، وهـو مـا تخـتص بـه فقـرة النتـائج. وفي ضوء النتائج تأتي التوصيات، ومن أجل الارتقاء لمبتغى هـذه المقاصـد، سـيتألف هـذا الفـصل مـن فقرتين هما النتائج والتوصيات.

(5 - 2): النتــائج

يورد الباحث في هذه الفقرة النتائج التي سـاهمت في حـل مـشكلة الدراسـة والإجابـة عـن تساؤلاتها وفرضياتها، ويحاول الباحث هنا الإشارة إلى أبرز هذه النتائج:

5. تتسم نظم الرقابة الداخلية في البنـوك التجاريـة الكويتيـة وبـشكل عـام بمـستوى متوسـط مـن الفاعلية، وذلك بمكوناتهـا الثلاثـة: الرقابـة الإداريـة والرقابـة المحاسـبية والماليـة ونظـم الـضبط الداخلي.

6. كما أن مستوى التـزام البنـوك التجاريـة الكويتيـة بتطبيـق معـايير الرقابـة الداخليـة المقبولـة والمتعارف هم بشكل عام متوسط.

7. يتسم التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الكويتية بالفاعلية.

8. إن مستوى المعوقات التي تواجهها نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الكويتية مرتفـع، كما في التكلفة المالية تعتبر عقبة أمام البنك لتبني وتطبيق مفهوم أنظمة الرقابة الداخليـة، وهنـاك

عدم وضوح بأهداف البنك واستراتيجيته مما يجعل من الصعب ترجمة هذه الأهداف والاستراتيجيات في أنظمة الرقابة الداخلية القابلة للتطبيق في البنك.

(5 - 3) : التوصيات

وفقاً للنتائج التي تم التوصل إليها من الإطار النظري للدراسة وكذلك من واقع التحليل الاحصائي للبيانات، تم الخروج بالتوصيات الآتية :

التوصيات المتعلقة بفاعلية نظم الرقابة الإدارية ، ويتم من خلال الاهتمام بالأمور بتبني إدارة البنوك التجارية الكويتية سياسات واضحة وصريحة تحد من التصرفات غير الصحيحة للعاملين في هذه البنوك. بالإضافة إلى وضع توصيف وظيفي يحدد الواجبات التي تتطلبها الوظائف من خلال الاعتماد على وجود هيكل تنظيمي واضح، وأخيراً، استقطاب موظفين ذوي كفاءة ومهنية عالية لتنفيذ الاعمال بدقة عالية.

التوصيات المتعلقة بفاعلية نظم الرقابة المحاسبية والمالية في البنوك التجارية الكويتية، تتم من خلال اهتمام البنوك التجارية الكويتية بوجود مجموعة متكاملة من الدفاتر والسجلات ودليل مبوب للحسابات ومجموعة من المستندات تفي باحتياجات البنك يدوياً أو إلكترونيا، وجود تعليمات تتضمن عدم إثبات أي مستند ما لم يكن معتمداً من الموظفين المسؤولين ومرفقاً به الوثائق المؤيدة، وتسجيل كافة العمليات في الفترة المحاسبية الخاصة بها، وترحيل الحسابات التي سبق تسجيلها إلى السجلات المساعدة و تلخيصها، والتأكيد على توفير المعلومات المالية الكافية وفي الوقت المناسب للأشخاص المعنيين لتمكينهم من تحمل مسؤولياتهم في البنك.

التوصيات المتعلقة بفاعلية نظم الضبط الداخلي في البنوك التجارية الكويتية ، ويتم من خلال:

- زيادة الاهتمام بالتأكد من أن أنشطة الرقابة موضوعة لتجنب المخاطر في البنك.
- التأكيد على أن السياسات والإجراءات لمجموعة العمل في البنك تسمح للموظفين بالقيام بوظائفهم عملياً .
- التأكد من أن الموارد، والأدوات كافية والوقت متاح لإنجاز أهداف وحدة عمل الموظف في البنك.
- استجابة الإدارة للتوصيات الداخلية والخارجية المعدة بواسطة المدققين والمنظمين لتقوية نظام الرقابة والضبط الداخلي في البنك

التوصيات المتعلقة بمدى التزام البنوك التجارية الكويتية بتطبيق معايير الرقابة الداخلية المقبولة و المتعارف عليها ، ويتم من خلال:

- التأكيد على مدقق الحسابات من أن الإدارة تقدر مخاطر ترك الموظفين لعملهم فيها.
- قيام الإدارة التنفيذية بالبنوك التجارية الكويتية بتحديد المخاطر التي يمكن السيطرة عليها، والمخاطر التي لا يمكن السيطرة عليها.
- قيام الإدارة التنفيذية بالبنوك التجارية الكويتية بوضع إجراءات سريعة لمواجهة الأخطار المحتملة.
- التأكيد على إبلاغ المستوى الإداري المعني وفي الوقت المناسب عن أية ثغرات أو مشكلات في نظام الرقابة الداخلية.

التوصيات المتعلقة بالمعوقات التي تواجهها نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الكويتية ، ويتم من خلال:

- توضيح أهداف البنك واستراتيجيته بما يسهل من عملية ترجمة الأهداف والاستراتيجيات في أنظمة الرقابة الداخلية القابلة للتطبيق في البنك.
- إقناع الإدارة العليا في البنوك التجارية الكويتية على مشاركة جميع المستويات الإدارية في عمليات الرقابة الداخلية.
- استقطاب أشخاص مؤهلين في البنوك عينة الدراسة تقوم بمهام أنظمة الرقابة الداخلية.
- الاستفادة من نتائج التغذية العكسية عن مخرجات أنظمة الرقابة الداخلية.
- الالتزام بالمسؤولية من قبل الأشخاص المعنيين عن وجود انحرافات واختلاسات.
- إزالة المعوقات المتعلقة بالتسهيلات الفنية والتقنية لتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية في البنك.
- إزالة المعوق المالي لتبني وتطبيق مفهوم أنظمة الرقابة الداخلية بالتزام الإدارة العليا للبنوك بتسهيل وتمويل الجانب المالي للتحقق من سلامة الأنشطة الداخلية.
- ويوصي الباحث بإجراء المزيد من الدراسات فيما يتعلق بفاعلية نظم الرقابة الداخلية في دولة الكويت.
- كما يوصي بإجراء دراسة تتعلق بأثر نظم الرقابة الداخلية على أداء البنوك التجارية الكويتية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

ثانياً: المراجع الأجنبية

أولاً: المراجع العربية

1. ابو زيد، كمال، (**1986**)، " مدخل لتقييم المراجعة الداخلية مع التطبيق على احدى المؤسسات الصناعية في الجمهورية اليمنية"، **مجلة كلية التجارة، جامعة صنعاء**، العدد (**6**): **197-227**.
2. بنك الإسكندرية، (**2003**)، "دعم الحوكمة في الجهاز المصرفي"، **النشرة الاقتصادية**، المجلد (**35**): **1-11**.
3. التميمي، حسين، (**2007**)، " **اتفاقية بازل الثانية وكفاية رأس المال في البنوك التجارية**". http://www.uaeec.com/vb/showthread.php?t=35687
4. الخريسات، حمدان، (**1993**)، "**تقويم فاعلية وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة الاردنية**"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الأردنية، عمان: الأردن.
5. دهمش، نعيم؛ أبو رز، اسحق، (**2003**)، " **تحسين وتطوير الحاكمية المؤسسية في البنوك،مجلة البنوك في الأردن**"، **مجلة البنوك في الأردن**، المجلد (**22**)، العدد (**10**): **27-30**.
6. الرحاحلة، محمد ياسين، (**2005**)، "**فاعلية اجهزة التدقيق الداخلي في الجامعات الاردنية الرسمية والخاصة في ظل معايير التدقيق الداخلي الدولية**"، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، المجلد (**1**)، العدد (**1**): **33-62**.
7. سابا خوري، نعيم، (**2005**)، "**الحاكمية المؤسسية و دور أعضاء مجلس الإدارة المستقلين في الشركة** "، **مجلة المدقق: جمعية المحاسبين الأردنيين**، العدد (**21- 22**): **38-40**.
8. السالمي، علاء؛ الكيلاني، عثمان و البياتي، هلال، (**2006**)، "**أساسيات نظم المعلومات الإدارية**"، الطبعة الاولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.

9. شحروري، محمد عبد الرحيم، (1998)، " مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية الاردنية: دراسة مسحية" **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الأردنية، عمان: الأردن.

10. شقور، عمر فريد مصطفى، (2000)، "مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي" **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الأردنية، عمان: الأردن.

11. العامري، صالح ؛ والغالبي، طاهر محسن، (2008)، "الإدارة والأعمال"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.

12. العنزي، سامية، (2008)، "مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بمتطلبات الرقابة الداخلية على أنشطة التجارة الالكترونية من وجهة نظر المدقق الخارجي"، **مجلة علوم إنسانية**، المجلد (6)، العدد (36): 40 – 72.

13. عبد اللطيف، مضر، (2006)، "فاعلية لجان التدقيق في الشركات الاردنية المساهمة العامة واثر بعض خصائص الشركات عليها من وجهة نظر مدققي الحسابات في الاردن"، **مجلة دراسات**، العلوم الادارية، 33، العدد (2): 19-50.

14. العمري، أحمد وعبد المغني، فضل، (2006)، " مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية "، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، 2، العدد (3): 32 — 65.

15. الفرجات، أحمد، (2003)، "تقييم فاعلية وظيفة التدقيق الداخلي في الجامعات الاردنية الرسمية " **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة عمان العربية، عمان: الأردن.

16.القدومي، عبد الرحيم؛ ونظمي، إيهاب، (2008)، " تطبيق المصارف لمقررات لجنة بازل الثانية المتعلقة بالرقابة الداخلية: دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في الأردن"، **مجلة علوم إنسانية**، الجامعة الاردنية، المجلد 6، العدد 36: 22-54.

17.الكبيسي، عبد الستار عبد الجبار، (2000)، "**التحليل اللازم لاستيعاب مفهوم الرقابة المالية**"، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد (31)، بغداد: العراق: 168.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Allegrini, Marco; Melville, Robert; Paape, Leen; Selim, Georges, (2009), "Internal audit and corporate governance", **Journal of Management and Governance**, May, Vol. 13 Issue: Number 1-2: 1-3.

2. Arena, Marika and Azzone, Giovanni, (2009), "Identifying Organizational Drivers of **Internal Audit** Effectiveness", **International Journal of Auditing**, Mar, Vol. 13 Issue 1: 43-60.

3. Basel Committee on bank supervision, (1998) "International Convergence of capital Measurement and capital standards. A Revised Framework", **Bank for international settlements**, November.

4. Christopher, Joe; Sarens, Gerrit; Leung, Philomena, (2009), "A critical analysis of the independence of the internal audit function: evidence from Australia", **Accounting, Auditing & Accountability Journal**, Vol. 22 Issue 2: 200-220.

5. Colbert, J.L, (2002), “Furnishing A Context for Internal Audit work”, **CPA Journal**, 72 (5): 34-43.

6. Edward, D.E, Kusel, J. and Ixner, Tom, (2001), “Internal Auditing in banking Industry”, **Bank Accounting and finance**, 15 (1) : 63-68.

7. Institute of Internal Auditor, (2001). (http://www.theiia.org/).

8. Khanna, Vijay Kumar, (2008), “Risk-Based Internal Audit in Indian Banks: A Modified and Improved Approach for Conduct of Branch Audit”, **ICFAI Journal of Audit Practice**, Oct, Vol. 5 Issue 4: 35-56.

9. Lendle, Klaus, (2008), “Performance management in internal audit: Implementation, merits and challenges in a medium-sized audit department”, **Journal of Securities Law, Regulation & Compliance**, Nov, Vol. 2 Issue 1: 60-70.

10. Palfi, Cristina and Mureșan, Mariana, (2009), “Survey on Weaknesses of banks internal control systems”, **Journal of International Finance & Economics**, Vol. 9 Issue 1:106-116.

11. Pickett, Spencer, (2005), “The Essential Handbook of Internal Auditing”, John Wiley & Sons.

12. Pickett, K. H. S and Pickett, Jennifer, M, (2001), “**Internal Control: A Manager’s Journey**”, New York, John Wiley and Sons Inc.

13. Sekaran, Uma, (2003), "**Research Methods for Business**", John Wiley & Sons.

14. Sueyoshi, Toshiyuki; Shang, Jennifer; Chiang, Wen-Chyuan, (2009), "A decision support framework for internal audit prioritization in a rental car company: A combined use between DEA and AHP", **European Journal of Operational Research,** Nov, Vol. 199 Issue 1: 219-231.

15. Sukhraj, Penny, (2008),"Bank Controls probed as police search rogue traders flat". **Accountancy Age**, January, 31: 1-7.

16. Sumritsakun, Chaiyot; Ussahawanitchakit, Phapruke, (2009), "Internal Audit Innovation and firm stability of Thai listed company: How do implement in an organization?", **Journal of the Academy of Business & Economics**, Vol. 9 Issue 4: 1-23, 23.

17. Wangcharoendate, Suwan; Ussahawanitchakit, Phapruke, (2009), "Effect of internal Audit team on operational effectiveness of Thai companies", **Journal of the Academy of Business & Economics**, Vol. 9 Issue 4: 66-85.

18. Wasche, Theresa; Sciortino, Nancy, (2007), "Improving the Internal Audit Experience", **Quality Progress,** Nov, Vol. 40 Issue 11: 32-36.

19. Yan Zhang, Jain Zhou, Nan Zhou (2007), "Audit committee quality, auditor independence, and internal control weaknesses", **Journal of Accounting and public policy**,26: 300-327.

قائمة الملاحق

أولاً: قائمة بأسماء البنوك التجارية الكويتية

ثانياً: قائمة بأسماء المحكمين

ثالثاً: أداة الدراسة (الاستبانة)

رابعاً: الجداول الإحصائية لنتائج اختبار فرضيات الدراسة المعتمدة

ملحق (1)

قائمة بأسماء البنوك التجارية الكويتية

ت	أسم البنك
1	البنك الأهلي الكويتي
2	بيت التمويل الكويتي
3	بنك الكويت الوطني
4	البنك التجاري الكويتي
5	بنك برقان
6	البنك العقاري الكويتي
7	بنك الكويت والبحرين
8	بنك الكويت والشرق الأوسط
9	بنك الخليج

ملحق (2)

قائمة بأسماء المحكمين

الرقم	اللقب العلمي والاسم	التخصص	مكان العمل / الجامعة
1	أ.د. محمد عطيه مطر	محاسبة	جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا
2	د. ظاهر القشي	محاسبة	جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا
3	د. عبد الستار الكبيسي	محاسبة	جامعة العلوم الإسلامية
4	أ. وائل إدريس	إدارة أعمال	جامعة فيلادلفيا

ملحق (3)

أداة الدراسة (الاستبانة)

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا

كلية الأعمال

قسم المحاسبة - برنامج الماجستير

الأردن

الأخت /الأخ المجيب ___________ المحترم

تحية طيبة و بعد ،،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان " **تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في الكويت** " ، وهي جزء من متطلبات الحصول على درجة الماجتسير في المحاسبة من جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.

وكما هو العهد بكم دائماً الاهتمام الكبير والاستعداد الدائم لمؤازرة الأبحاث العلمية التي تخدم المجتمع ، فأننا نأمل في تعاونكم من خلال الإجابة على الأسئلة المرفقة بعناية وموضوعية لما لذلك من أهمية في تحقيق أهداف الدراسة مع التأكيد على أن كافة إجاباتكم ستعامل بسرية تامة ضمن إطار البحث العلمي فقط وستحاط بالسرية التامة .

كما أنه سيتم تزويدكم بنتائج هذه الدراسة اذا رغبتم بذلك .

شاكراً لكم حسن تعاونكم

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

الباحث

عيد الرشيدي

الجزء الأول : المعلومات الشخصية

يرجى التكرم بوضع إشارة (√) أمام البديل المناسب لكل عبارة من العبارات التالية :

1. الجنس			
☐ ذكر	☐ أنثى		
2. العمر			
☐ أقل من (20)سنة	☐ من (20) الى أقل من (30)سنة	☐ من (30) الى أقل من (40)سنة	☐ 40 سنة فأكثر
3. المؤهل العلمي			
☐ دكتوراة	☐ ماجستير	☐ بكالوريوس	☐ دبلوم كليات مجتمع
☐ ثانوية عامة	☐ أخرى ----------- أذكرها من فضلك		
4. التخصص العلمي			
☐ محاسبة	☐ علوم مالية ومصرفية / تمويل	☐ إدارة أعمال	☐ إقتصاد
☐ أخرى ------- أذكرها من فضلك			
5. سنوات الخبرة في العمل المالي و المحاسبي و الإداري			
☐ أقل من 3 سنوات	☐ من 3 سنوات الى أقل من (6)سنوات	☐ من 6سنوات الى أقل من (9)سنوات	☐ من 9 سنوات الى أقل من (12)سنوات
☐ (12) سنة فأكثر			
6. مدى المشاركة في اتخاذ القرارات في البنك			
☐ دائماً	☐ غالباً	☐ أحياناً	☐ نادراً
☐ لا يتم على الإطلاق			
7. المسمى الوظيفي			
☐ مدير مالي	☐ نائب المدير المالي	☐ رئيس قسم المحاسبة	☐ رئيس قسم التدقيق
☐ محاسب	☐ أخرى أذكرها من فضلك		
8. اسم الدائرة			
☐ التدقيق و التفتيش	المخاطر	☐ التسهيلات	☐ العمليات

الجزء الثاني :

الفرضية الأساسية الأولى

لا تتسم نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الكويتية بالفاعلية وتتفرع عن هذه الفرضية الى ثلاث فرضيات فرعية هي :

1. **أن نظم الرقابة الإدارية في البنوك الكويتية ليست نظم فاعلة .**
2. **أن نظم الرقابة المحاسبية و المالية في البنوك الكويتية لبست نظم فاعلة .**
3. **أن نظم الضبط الداخلي في البنوك الكويتية ليست نظم فاعلة .**

يرجى وضع إشارة (√) أمام الإجابة التي تعكس الواقع الذي تطبقونه وفقاً للمدى الذي تراه مناسباً .

م	العبارة من (1- 12) تتعلق بالفرضية الفرعية الأولى	إلى حد كبير جداً	إلى حد كبير	إلى حد متوسط	إلى حد قليل	إلى حد قليل جداً
1	يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالبنك بالنزاهة و الموضوعية و القيم الأخلاقية .					
2	قيام الإدارة بتبني سياسات من شأنها منع الأفراد من ارتكاب تصرفات غير مستقيمة .					
3	قيام الإدارة بوضع توصيف وظيفي يحدد الواجبات التي تتطلبها مختلف الوظائف .					
4	وجود موظفين ذو كفاءة ومهنية عالية فضلاً عن الأمانة ، يقومون بتنفيذ واجباتهم بدقة .					
5	وجود هيكل تنظيمي واضح و فعال يلاءم حجم و طبيعة أعمال البنك ، كما يوجد استقلال تنظيمي للإدارات المختلفة .					
6	وجود تسلسل إداري يوضح خطوط السلطة و المسؤولية بحيث يمكن تحديد المسؤولية عن أي أخطاء أو مخالفات قد تحدث .					
7	التأكد من عدم إعطاء مسئوليات لعدد محدود من الموظفين ، و أن كل موظف يخضع لمسؤول معين يشرف عليه و يقيم أداؤه .					
8	وجود آلية محددة يتبعها البنك في تعيين الموظفين و ترقيتهم واعطائهم الحوافز ، و تغييرهم .					
9	تأكيد لجنة التدقيق على أن الإدارة تعمل على تطبيق نظام الرقابة الداخلية الإدارية .					
10	قيام الإدارة بتبني سياسات من شأنها منع الأفراد من ارتكاب تصرفات غير مستقيمة .					

م		موافق تماماً	موافق	موافق الى حد ما	غير موافق	غير موافق تماماً
11	قيام الإدارة باتخاذ الإجراءات الصحيحة في الوقت الملاءم عند تلقيها تقارير بالمخالفات .					
12	وجود استجابة من قبل الإدارة لتقارير نظام الرقابة الداخلية التي يعدها كل من المدقق الخارجي والداخلي و العمل بها و لتصويب الانحرافات ان وجدت .					
م	العبارة من (13- 22) تتعلق بالفرضية الفرعية الثانية	موافق تماماً	موافق	موافق الى حد ما	غير موافق	غير موافق تماماً
13	وجود عناصر النظام المحاسبي بشكل مكتمل كما أن نظم المعلومات المحاسبية و الإدارية المتبعة في الوحدة كافية .					
14	وجود إجراءات رقابة في النظام المحاسبي تمنع حذف عمليات سبق تسجيلها					
15	وجود مجموعة متكاملة من الدفاتر و السجلات ودليل مبوب للحسابات و مجموعة من المستندات تفي باحتياجات البنك سواءاً يدوياً أو الكترونيا .					
16	وجود تعليمات تتضمن عدم اثبات اي مستند ما لم يكن معتمداً من الموظفين المسؤولين ومرفقاً به الوثائق المؤيدة .					
17	وجود أرقام ذات مدلول للحسابات ووجود تعليمات واضحة لما يجب تضمينه تحت كل بند أو حساب بالإضافة الى حسابات مراقبة اجمالية .					
18	تصميم دورات محاسبية و مستندية تحقق رقابة فعالة يراعى فيها : أ. البساطة و الوضوح في السجل أو المستند . ب. يجب أن يخدم السجل أو المستند هدفاً من أهداف المشروع و أن يراعي في تصميمه كافة استخداماته المحتملة تلافياً لتغيير النماذج في كل حين .					
19	قيام البنك بتسجيل كافة العمليات في الفترة المحاسبية الخاصة بها .					
20	قيام البنك بترحيل الحسابات التي سبق تسجيلها الى السجلات المساعدة و تلخيصها .					
21	تقوم بالتأكد من توفير المعلومات المالية الكافية وفي الوقت المناسب للأشخاص المعنيين لتمكينهم من تحمل مسؤولياتهم في البنك .					
22	تقوم بالتأكد من أن أداء الادارة والمستندات يتم تحليلها دورياً لتحديد و الأخذ بعين الاعتبار النتائج والمخاطر ذات العلاقة لكل من البنك ومستوى الأنشطة .					
م	العبارة من (23- 30) تتعلق بالفرضية الفرعية الثالثة	موافق تماماً	موافق	موافق الى حد ما	غير موافق	غير موافق تماماً
23	يقوم البنك بالتأكد من مدى توزيع المسؤوليات و تفويض السلطة وتوفيرها لأساس المساءلة والرقابة في البنك .					
24	يقوم البنك بالتأكد من مدى تأثير نقل الموظفين على قدرة اقسام العمل في أداء الوظيفة عملياً في البنك .					
25	يقوم البنك بالتأكد من أن السياسات و الاجراءات موثقة وتم توصيلها لجميع الموظفين في البنك .					

26	يقوم البنك بالتأكد من مدى توافق الأهداف التي وضعتها الإدارة للأقسام المختلفة مع أهداف البنك و الخطط الاستراتيجية .					
27	يقوم البنك بالتأكد من أن أنشطة الرقابة موضوعة لتجنب المخاطر في البنك .					
28	يقوم البنك بالتأكد من أن السياسات و الاجراءات لمجموعة العمل في البنك تسمح للموظفين بالقيام بوظائفهم عملياً .					
29	يقوم البنك بالتأكد من أن الموارد ، الأدوات كافية و الوقت متاح لانجاز أهداف وحدة عمل الموظف في البنك .					
30	تستجيب الادارة للتوصيات الداخلية و الخارجية المعدة بواسطة المدققين و المنظمين لتقوية نظام الرقابة و الضبط الداخلي في البنك .					

الفرضية الأساسية الثانية

لا تتسم التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الكويتية بالفاعلية

م	العبارة من (31- 38) تتعلق بالفرضية الأساسية الثانية	موافق تماماً	موافق	موافق الى حد ما	غير موافق	غير موافق تماماً
31	تأكد مدقق الحسابات من أن إدارة التدقيق الداخلي هي المسؤولة عن تحقيق ومتابعة فعالة لما يدور بالبنك .					
32	تأكد مدقق الحسابات من وجود رقابة فعالة على تشغيل المعلومات ووجود سجلات ومستندات تفي بالغرض .					
33	تأكد مدقق الحسابات من وجود نظام رقابي سليم تضعه الإدارة لمراقبة ومتابعة البريد الوارد والصادر .					
34	قيام الإدارة و بمساعدة قسم التدقيق الداخلي بعمل تفتيش في الوقت المناسب في الحالات التي تستدعيها طبيعة بعض الأصول .					
35	تأكد مدقق الحسابات من أن قسم التدقيق الداخلي يتبع لجنة التدقيق المكونة من الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة .					
36	تأكد مدقق الحسابات من عدم تخطي الرقابة الداخلية من خلال اتفاق عضو في الإدارة أو موظف مع أطراف خارجية أو داخلية .					
37	تأكد المدقق من وجود اجراءات لحماية الموجودات و السجلات و المستندات بما فيها التأمين على الممتلكات .					
38	يتبنى البنك لوسائل رقابة مزدوجة للعمليات الهامة كتوقيع الشيكات ، وعهدة الخزائن النقدية .					

الفرضية الأساسية الثالثة

لا تلتزم البنوك التجارية الكويتية بتطبيق معايير الرقابة الداخلية المقبولة والمتعارف عليها

م	العبارة من (39- 54) تتعلق بالفرضية الأساسية الثالثة	موافق تماماً	موافق	موافق الى حد ما	غير موافق	غير موافق تماماً
39	قيام إدارة البنك بتحليل الأخطار و تصنيفها و تحديد احتمالية حدوثها وفقاً للمبادىء المحاسبية المتعارف عليها .					
40	تأكد مدقق الحسابات من أن الإدارة تقوم بتقدير المخاطر الناتجة عن تطبيق الأنظمة الجديدة .					
41	قيام الإدارة بالاحتياط لتغيير مبدأ من المباديء الدولية المتعارف عليها أو تغيير في القوانين و الأنظمة .					
42	تأكد مدقق الحسابات من أن الإدارة تقدر مخاطر ترك الموظفين لعملهم فيها .					
43	وجود تقدير للأخطاء المتمثلة في الخطأ البشري الناتج عن الاهمال و السهو و سوء الفهم للتعليمات .					
44	تأكد المدقق من قيام الإدارة بالاحتياط ضد خطر امكانية قيام الشخص المسؤول عن أداء الرقابة الداخلية بسوء استعمال هذه المسؤولية .					
45	تقوم دائرة الرقابة بالتأكد من أن الآليات الموضوعة لكشف عيوب الرقابة الداخلية و التقرير عنها للإدارة العليا .					
46	يطبق البنك ابعاد أو عناصر الرقابة الداخلية المتعارف عليها في لجنة بازل(2) وهي : - الاشراف الإداري و ثقافة الرقابة . - التعريف بالمخاطر و تقييمها . - انشطة الرقابة و فصل المهام . - متابعة العمليات و تصويب الخلل .					
47	تقوم الإدارة التنفيذية باطلاع كافة الموظفين على ادوارهم في إطار عمليات الرقابة الداخلية بطريقة واضحة و مكتوبة .					
48	تقوم الإدارة التنفيذية بتحديد المخاطر التي يمكن السيطرة عليها ، والمخاطر التي لا يمكن السيطرة عليها .					
49	تضع الإدارة التنفيذية اجراءات بشكل سريع لمواجهة الأخطار .					
50	تؤدي إدارة السقوف و التفويضات الخاصة بها المحدودة من قبل الإدارة التنفيذية الى تحسين اجراءات الرقابة الداخلية .					
51	تحرص الإدارة التنفيذية على تطبيق مبدأ فصل المهام وعدم ايكال مهام متعارضة لموظف واحد .					
52	توفر ضوابط رقابية مختلفة تستخدم في حالة الطوارئ تضمن عدم التوقف					

	عن العمل أو التعرض للخسائر .					
53	يتمتع العاملين في مجال الرقابة الداخلية بكامل صلاحية الوصول الى كافة السجلات و الوثائق الخاصة بكافة أعمال البنك .					
54	في إطار عمليات التدقيق الداخلي يتم ابلاغ المستوى الإداري المعني و في الوقت المناسب عن أية ثغرات أو مشكلات في نظام الرقابة الداخلية .					

الفرضية الأساسية الرابعة :

لا تواجه البنوك التجارية الكويتية أية صعوبات أو معوقات خاصة بأنظمة الرقابة الداخلية فيها .

م	العبارة من (54- 62) تتعلق بالفرضية الأساسية الرابعة	موافق تماماً	موافق	موافق الى حد ما	غير موافق	غير موافق تماماً
55	عدم وضوح أهداف البنك واستراتيجيته مما يجعل من الصعب ترجمة هذه الأهداف والاستراتيجيات في أنظمة الرقابة الداخلية القابلة للتطبيق في البنك .					
56	عدم قناعة الإدارة العليا في البنك بضرورة مشاركة جميع المستويات الإدارية في عمليات الرقابة الداخلية .					
57	عدم وجود أشخاص مؤهلين في البنك تقوم بمهام أنظمة الرقابة الداخلية .					
58	عدم الاستفادة من التغذية العكسية (الراجعة) عن مخرجات أنظمة الرقابة الداخلية .					
59	التهرب من تحديد المسؤولية والاشخاص المسؤولين في حالة وجود انحرافات و اختلاسات .					
60	هناك معيقات تتعلق بالتسهيلات الفنية و التقنية لتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية في البنك .					
61	التكلفة المالية تعتبر عقبة أمام البنك لتبني و تطبيق مفهوم أنظمة الرقابة الداخلية .					

أي ملاحظات تودون إضافتها و لم ترد في اسئلة الاستبانة :

مع جزيل شكري و عظيم امنياتي

الباحث

ملحق (4)

الجداول الإحصائية لنتائج إختبار فرضيات الدراسة المعتمدة

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Sumeffectivness	173	3.4495	.68424	.05202

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
Sumeffectivness	8.640	172	.000	.44947	.3468	.5522

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
SumA	173	3.2654	.77223	.05871

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
SumA	4.521	172	.000	.26541	.1495	.3813

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Sumb	173	3.5928	.67717	.05148

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
Sumb	11.514	172	.000	.59281	.4912	.6944

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
SumC	173	3.5643	.80848	.06147

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
SumC	9.181	172	.000	.56431	.4430	.6856

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
SumD	173	3.5947	.85748	.06519

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
SumD	9.121	172	.000	.59465	.4660	.7233

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
SumE	173	3.6736	.70052	.05326

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
SumE	12.647	172	.000	.67356	.5684	.7787

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
SumF	173	3.8431	.72528	.05514

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
SumF	15.290	172	.000	.84310	.7343	.9519